محاولات فى التنمية طبقا للإطار الإسلامى
تجارب ماليزيا ، إندونيسيا ، باكستان

مصطفى محمود عبد السلام*

١- مشكلة البحث :

١- الواقع يخبرنا أن الغالبية العظمى من مسلمى العالم يعيشون فى آسيا وليس فى العالم العربى حيث تقع أكبر أربع دول إسلامية من حيث عدد السكان من المسلمين ونعنى بهم إندونيسيا وباكستان وبنجلاديش والهند - إندونيسيا وباكستان دول محل الدراسة - بل إن عدد المسلمين الذين يقطنون هذه الدول الأربع يفوق عدد المسلمين الموجودين فى العالم العربى كله هذا من جانب ومن جانب آخر نجد أن الإسلام انتشر فى آسيا بين شعوب لها عادات وتقاليد وثقافات ولغات وولاءات قبلية وخلفيات تاريخية متباينة فيما بينها وفى نفس الوقت مختلفة بشدة عن الموجود فى المنطقة العربية .

٢- زخرت الساحة الفكرية خلال العقد الأخير بفيض من الأدبيات التى تناولت مرحلة النهوض الاقتصادى للقارة الآسيوية نظراً لما حققته من نجاحات فاقت كل تصور خلال الثلاثين عاماً الماضية حتى توقع الكثيرون أن تواصل هذه القارة تقدمها بخطى حثيثة مع إطلالة القرن الواحد والعشرين بما يمكن أن يؤهل هذه المنطقة لقيادة الاقتصاد العالمى.

٣- تنبأ كثير من المحللين بما يسمى بالتحول الحضارى من الغرب إلى الشرق فبعد فترة من الريادة الغربية للحضارة الإنسانية قد يتأهب الشرق لتولى هذه المهمة مستقبلاً .

* أ.مصطفى محمود عبد السلام- باحث فى شئون الاقتصاد الدولى - بنك التمويل المصرى السعودى.

٤- جاء اختيار هذه الدول بناء على توافر معلومات وإحصاءات عن توزيع الدخل فيها وعدد الفقراء والمتغيرات الاقتصادية ومؤشرات الاحتياجات الأساسية خلال فترة طويلة نسبياً (١٩٦٥-١٩٩٨) هذه البيانات والمعلومات سوف تمكننا من الوقوف على جهود تلك الدول فى تحقيق التنمية وفى الوقت نفسه يمكن الوقوف على جهودها فى تقليل انتشار الفقر وتضييق فجوة التخلف إضافة إلى ذلك فإن هذه الدول ضمن الدول الإسلامية حيث يعتبر تقليل الفقر والقضاء على التخلف أهم ما تنادى به تعاليم الإسلام .

وقد أخذت المشكلة الاقتصادية فى عصرنا الحاضر أبعاداً خطيرة وبلغت درجة من التعقيد والتشابك ربما لم تبلغها فى أى عصر من العصور وبالتالى تأخذ هذه المشكلة حيزا واسعاً ضمن ظاهرة أعم وأشمل هى ظاهرة التخلف، حيث تمثل الدول المتقدمة وأمريكا الشمالية وأوربا وأستراليا أقل من ٢٥٪ من سكان العالم وتحصل على أكثر من ٧٥٪ من الدخل العالمى فيما تحصل الدول النامية بما فيها دول البترول على ٢٥٪ المتبقية من هذا الدخل مع أن عدد سكانها يتجاوز ٤/٣ سكان العالم .

وقد حاولت بعض الدول الإسلامية القضاء على مظاهر التخلف وتحقيق التنمية إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل لأنها لم تخرج عن إطار نقل النماذج الأوربية والمستوردة للتنمية دون مراعاة خصوصية الدول الإسلامية وبالتالى تقلبت الأمة الإسلامية فى مراحل من الحيرة والتردد واختارت مناهج متعددة لمستقبلها وكانت تكشف فى كل مرة عمق الفجوة التى تفصل بين الواقع والأمل .

ومن ثم فإذا كان التخلف الذى تعانيه الدول الإسلامية يمثل تخلفا اقتصادياً فهو فى حقيقته تخلف حضارى وبالتالى فإن التنمية لابد أن تكون تغيراً حضارياً يتناول أبنية المجتمع كافة وبما أن الإسلام يمثل المحتوى الحضارى للأمة الإسلامية فلابد أن تكون هذه التنمية نابعة من ديننا وتراثنا وتكون بذلك النهضة الإسلامية الحضارية فى مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هى المقابل الموضوعى لذلك التحدى الحضارى. وتبين هذه الدراسة كيفية معالجة الإسلام للتخلف الاقتصادى فى بعض الدول الإسلامية ، وتحقيق التنمية الشاملة والتى غايتها الإنسان الذى هو أداة التنمية حيث تتم دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية ومحاولاتها التنموية طبقا للمنهج الإسلامى هى ماليزيا وأندونسيا وباكستان .

١/١ فرضية البحث :

إن بذل الجهود التنموية حسب النموذج أو المنهاج الإسلامى فى الدول الإسلامية هو السبيل إلى تحقيق نتائج إيجابية متواصلة فى إطار التنمية البشرية .

٢/١ طريقة معالجة البحث:

سيتم التعرض للتجارب التنموية لهذه الدول فى إطار النموذج الإسلامى للتنمية وذلك وفقا للتقسيم التالى :

يهتم المحور الأول بتوضيح المنهاج الإسلامى للتنمية الاقتصادية من خلال إطار مفاهيمى عن المنهج الإسلامى للتنمية ومصادره، ويبين أيضا الدراسات السابقة التى قام بها الباحثون فى هذا المجال، ويتعرض أخيرا لتحديد معالم المنهج الإسلامى للتنمية وتقعيده وأسانيد الشرعية ، فيما يتناول المحور الثانى اختبار المنهاج من خلال تجارب بعض الدول الإسلامية كصورة تطبيقية فيعالج أسباب اختيارها ، ثم يستعرض السياسات التى اتبعتها وآثارها التنموية والتطور الذى لحق بها. ويوضح مدى الاقتراب أو الابتعاد عن النموذج الإسلامى للتنمية من ناحية السياسات ويربط ذلك كله بنتائج التنمية .

٢- المنهج الإسلامى للتنمية الاقتصادية :

١/٢ المقصود بالمنهاج الإسلامى للتنمية الاقتصادية ومصادره :

المنهاج فى اللغة هو الطريق الواضح ، نهج الطريق أبانه وأوضحه ، ونهج أى سلك. [١] ومنهاج التنمية الإسلامية هو مجموعة من العناصر التى تدفع المجتمع الإسلامى لكى يستغل ما لديه من إمكانيات إنتاجية تحقيقا لمستوى اقتصادى مرتفع، وذلك ابتغاء ثواب الله فى الدنيا ورجاء ثوابه فى الآخرة، ويطبق هذا المنهاج على مستوى إقليمى أو قطرى أو عالمى .

والإسلام يقدم النظرة الشمولية للتنمية ويحمى من السقوط ويضع القيم الضابطة لمسيرة الحياة ومن هنا فإن التنمية تقوم على أسس ثابتة من القرآن والسنة القولية والعملية، والإسلام فى ذلك لا يعرف رجال الدين فكل المسلمين رجال دين ، وإنما يعرف رجال العلم وأنه ليس كافيا أن يكون المرء ذا ثقافة إسلامية فقهية عريقة حتى يتصدى للإفتاء فى المسائل الاقتصادية الحديثة بل لابد أن يكون ذا ثقافة اقتصادية متخصصة إلى جوار ذلك ملما بأصول الاقتصاد وتفاصيله حتى تتحقق عمارة الأرض

التى طالبنا بها الله عز وجل (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)[٢] وعمارة الأرض هى التنمية الاقتصادية الشاملة التى يحققها الإنسان حتى آخر لحظة من حياته "يقول الرسول صلى الله عليه وسلم ":إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر " [٣] .

وقد وضع الإسلام المشكلة الاقتصادية ومن أمثلتها مشكلة الفقر والتخلف فى المقدمة والصدارة واعتبر أن المال زينة الحياة الدنيا قوام المجتمع وأنه نعم العون على تقوى الله وأن طلب المال الحلال فريضة وجهاد فى سبيل الله . أكثر من ذلك لقد سوى الإسلام بين الفقر والكفر ولم يستعذ الرسول صلى الله عليه وسلم من شئ بقدر استعاذته من الفقر فيقول عليه الصلاة و السلام " كاد الفقر أن يكون كفراً "ويقول "اللهم أنى أعوذ بك من الكفر والفقر " فلما سأله أحدهم أيعدلان قال نعم" [٤] .

٢/٢ الدراسات السابقة فى هذا المجال :-

أشارت العديد من الدراسات السابقة إلى المنهاج الإسلامى للتنمية نوجزها فيما يلى :-

١- فالتنمية الإسلامية عند د.خورشيد أحمد لا تقتصر على المتغيرات الاقتصادية فحسب بل والأدبية والاجتماعية والأخلاقية فى المجتمع الإسلامى ، ويمثل إخلاص العبادة لله عز وجل ، والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية ، وتوفير حد الكفاية والقضاء على الفقر والحد من التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى أسس وملامح المنهاج الإسلامى عند خورشيد .[٥]

٢- ويرى د.محمد على القرى بن عبيد أن خطوات المنهاج الإسلامى للتنمية تتعلق بمفهوم العدالة فى توزيع الدخل والثروة بين الأفراد وعبر الأجيال، وبإلغاء الربا وفرض الزكاة.[٦]

٣- أما دراسة د.شوقى دنيا فترى أن التنمية الاقتصادية فرض مقدس وفريضة إسلامية لا عمل اختيارى وأن أسس المنهج الإسلامى فى التنمية هو اتباع تعاليم وأوامر الله عز وجل فالأرض هى الأرض والموارد هى الموارد والإنسان هو الإنسان، ومن ثم تكتمل عناصر المنهج الإسلامى بتصحيح العقيدة والنظام السياسى والاجتماعى والأنماط الثقافية الصالحة للتنمية . [٧]

٤- أما د.عبد المنعم عفر فقد عالج الموضوع من خلال مقاصد الشريعة الستة وهى حفظ الدين

، والنفس، والعقل ، والنسل ، والعرض ، والمال ، ويرى أن منهج التنمية الاقتصادية يجب أن يساهم فى تحقيق هذه المقاصد فى حق المجتمع على أفراده، ويضع خطوات لذلك المنهج تتمثل فى الالتزام بالإسلام كعقيدة وشريعة واستخدم لذلك مؤشرات معينة مثل الأخذ بالأصول ، والمبادئ الدستورية فى نظام الدولة ومدى إقامة المؤسسات الإسلامية ، ونشر الدعوة ، وتوفير المساجد، وأجهزة البر، ونظام الحسبة ، وإقامة فريضة الزكاة ، يرى عفر أن المجتمعات الإسلامية لو صححت معتقداتها ، والتزمت بالقيم السليمة لأعطاهم الله بركات السماء والأرض على شكل ثروات مائية ، ومعدنية ، وأرضية ، ومنتجات ، ودخول مباركة .(٨)

٥- تناول "مالك بن نبى "خطوات منهجية للتنمية الاقتصادية فبالإضافة إلى صفاء العقيدة الإسلامية هناك دور الإنسان فى المجتمع المسلم كلبنة أساسية لعملية التنمية ، ولعله أول من أشار إلى هذه النقطة بصورة عملية، وتفصيلية منظمة مثل المحافظة على الوقت والمال ، وقيمة العمل ، ولزوم الجماعة ، وزيادة الإنتاج ، وضبط الاستهلاك ، وموقف الإسلام من العلم .(٩)

٦- وفى دراسة "طارق البشرى بعنوان " الإسلام والتنمية " ، يرى أن الإسلام ليس نظرية من نظريات التنمية ، ويحاكم بما تحاكم به هذه النظريات ، وإنما يؤثر الإسلام تأثيرا واضحا على عملية التنمية، فى هذا الإطار فإن الإسلام يحقق عديدا من المزايا لعملية التنمية ، فهو يوفر الإطار المرجعى لعلاقة الإنسان بالجماعة والقانون، والأخلاق، وبذلك يقدم إنسانا سويا منتجا ومستهلكا للتنمية، وما يوفره ذلك بدوره من مناخ موات يتحقق فى إطار عملية التنمية على أساس مكين ، تأسيسا على ذلك يوضح "البشرى" إطارا مرجعيا لمنهج التنمية فى الإسلام ، فالإسلام فى جانبه العقائدى يتعلق بوجود الله وبعلاقة الإنسان بالكون والغيب ، ومن هذا الجانب العقائدى وعنه يتفرع سلوك الإنسان ونظمه الاجتماعية ، والاقتصادية ، وفقهه ومعاملاته ، وينظم كل ذلك فى إطار مرجعى واحد يؤثر فى التنمية والرؤية لها .(١٠)

٧- ويرى د.يوسف إبراهيم أن المنهج الإسلامى فى التنمية هو الذى يتمثل فى تحقيق الحياة الطيبة، والتى فيها ينقل المجتمع من الوضع الذى لا يرضاه الله إلى الوضع الذى يرضاه ، وحدد أسسا واضحة لهذا المنهج تمثلت محاورها فى :- إعلان الولاء لله وشجب الأيديولوجيات المناهضة ، وبناء الإنسان على قيم الإسلام وتحقيق التكامل الاقتصادى بين شعوب العالم الإسلامى وإحياء تنظيم الإسلام فى ملكية الموارد وتوجيه الإنتاج للوفاء "بحد الكفاية" لكل إنسان .(١١)

٨- وقد تناول د.عبد الحميد الغزالى أسس وخطوات المنهج الإسلامى فى التنمية فى عدة خطوات هى :- الاستخلاف وإعمار الإنسان ، فريضة الزكاة ونظام الأولويات والتوازن والتكامل القطاعى وصيغ الاستثمار والتوزيع العادل والحض على الإنفاق والسوق الإسلامى والجانب المؤسسى للاستثمار . (١٢)

٣/٢ تحديد معالم المنهاج وتقعيده :

انطلاقاً من أن لكل نموذج تنموى منهجه وأسلوبه فالإسلام له رؤيته الخاصة للتنمية يمكن تبيانها وإيضاحها فى إطار مجموعة من العناصر تمهيداً للحكم على مدى توافرها فى تجارب الدول المختارة وهذه العناصر هى :-

(١) صفاء العقيدة وصدق الإيمان بالله :-

أولى خطوات المنهج الإسلامى فى التنمية تتمثل فى صفاء العقيدة وصدق الإيمان بالله عز وجل ، حيث تحكم حركة الأفراد والجماعات فى مختلف المجالات الحياتية ، اقتصادية كانت أم اجتماعية ، عقيدة توجه أسلوب حياتهم ، وتصيغ سلوكهم وتحكم منهج تفكيرهم ، هذه العقيدة ليست مجرد الامتثال لأوامر دين إلهى بأداء الصلوات أو اتباع التعاليم الربانية فحسب ، وإنما هى الإيمان بالله إيمانا كاملا والامتثال لمنهجه ، والالتزام بمبادئه ، واتباع تعاليمه فى كافة أوجه الحياة الخاصة والعامة.

يقول الحق تبارك وتعالى (ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون)(١٣)(وألو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماء غدقا) (١٤)

يقول القرطبى "جعل الله التقى من أسباب الرزق كما فى هذه الآيات ، لو آمن أهل القرى لوسع الله عليهم فى الدنيا ، وبسط لهم الرزق " (١٥)

غير أن اعتناق العقيدة الإسلامية يفرض على المسلم التحلى بما تزخر به من قيم وتطبيق ما تحتويه من مبادئ ، والاضطلاع بما تفرضه من واجبات دينية ودنيوية ، حيث أفرغت معانى العقيدة من محتواها الأساسى وأصبحت "لا إله إلا الله " كلمة تقال باللسان وأخرج العمل من مسمى الإيمان

ونشأ التواكل بديلا عن التوكل والذى يعتبر طاقة إيجابية دافعة يقوم به المؤمن مع اتخاذ الأسباب.إن صفاء العقيدة يضمن لها أن تكون كما وصفها ربها عز وجل (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) (١٦)

وهذا ما ينبغى أن تدركه الأمة المسلمة لتعرف حقيقتها وقيمتها ، وأنها أخرجت لتكون طليعة ولتكون لها القيادة، والله يريد أن تكون القيادة للخير لا للشر فى هذه الأرض ، إن لدى الأمة ما تعطيه دائما من الاعتقاد الصحيح ، والتصور الصحيح ، والنظام الصحيح ، والخلق الصحيح ، والعلم الصحيح ، والمعرفة الصحيحة ، هذا واجبها الذى يحتمها عليها مكانها وتحتمه عليها غاية وجودها ، واجبها أن تكون فى الطليعة دائما ، وفى مركز القيادة دائما ، ولهذا المركز تبعاته فهو لا يؤخذ إاعاء ولا يسلم لها به إلا أن تكون هى أهلا له ، وهى بتصورها الاعتقادى ، وبنظامها الاجتماعى أهل له ، فيبقى عليها أن تكون بتقدمها العلمى ، وبعمارتها للأرض - قياما بحق الخلافة - أهلا له كذلك ، ومن هذا يتبين أن المنهج الذى تقوم عليه هذه الأمة يطالبها بالشىء الكثير ويدفعها إلى السبق فى كل مجال لو أنها تتبعه وتلتزم به ، وتدرك مقتضياته وتكاليفه .(١٧)

ويأتى واجب العمل - على سبيل المثال - على رأس هذه المقتضيات والأوامر التى على المسلم الالتزام بها فكل فرد مسئول عن جهده فى القيام بهذا الواجب "فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره . ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره" (١٨)

يقول القرطبى "هذا مثل ضربه الله تعالى : أنه لا يغفل من عمل ابن آدم صغيرة ولا كبيرة"(١٩) ، وهنا يتوقع المؤمن أن يثاب فى الدنيا كما يثاب فى الآخرة وذلك إذا سار على النهج الإسلامى الذى حددته المصادر الشرعية من كتاب وسنة .

وقد عبرت الآيات فى مواطن كثيرة عن العمل ومرادفاته مثل السعى والكسب والفعل مؤكدة على أهمية العمل كركن أساسى من أركان العقيدة الإسلامية ، وقد جعل الحق سبحانه العمل الإنسانى الترجمة الواقعية لمفهوم استخلاف الله للإنسان فى الأرض وعمارتها ، فالعمل الدنيوى هو رسالة الإنسان الأولى من أجل الفلاح فى الدارين (وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم فى الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذى ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدوننى لا يشركون بى شيئا) (٢٠)، (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى)(٢١)،

فالسعى هو التصرف فى أى عمل كان وهو العمل والكسب [٢٢] ، وللإمام الشيبانى دراسة هامة عن الكسب ضمنها عديدا من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأقوال الصحابة ونوجز هذه الأحاديث فيما يلى [٢٣]:-

١- قال رسول صلى الله عليه وسلم "من أمسى كالا من عمل يديه ، أمسى مغفورا له " [٢٤]

٢- قوله صلى الله عليه وسلم "ما أكل أحد طعاما قط خيرا من عمل يده ، وأن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده " [٢٥]

٣- قوله صلى الله عليه وسلم "إذا قامت الساعة وفى يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا تقوم الساعة حتى يغرسها ، فليغرسعها ، وله بذلك أجر" [٢٦]

٤- قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه" إنى لأرى الرجل فيعجبنى فأقول أله حرفة ؟ فإن قالوا لا ، سقط من عينى".

تأسيسا على ذلك فالإسلام يكره الكسل والتواكل والاستجداء ، ويحث على العمل وكسب الرزق بالطرق المشروعة وهو بذلك يرتب لصاحبه الحياة الطيبة فى الدنيا والآخرة ، والإسلام هنا يربط التنمية بالعقيدة الإسلامية ويجعلها موجهة لتحقيق صالح الأفراد فى الدنيا والآخرة بحيث يكون المجتمع المسلم هو الأرقى بكل المجالات وهو ما اقتضت به خيرية هذه الأمة وقيادتها للأمم .

(٢) عمارة الإنسان :-

تعد عمارة الإنسان عنصرا أساسيا فى بناء المنهج الإسلامى فى التنمية فهو العنصر الأساسى المسئول عن إعمار الأرض ، وعمارة الإنسان هنا شرط ضرورى لكى تتحقق وتستمر عمارة الأرض أو التنمية الاقتصادية . وينصرف مفهوم التنمية فى الإسلام إلى تنمية الإنسان ذاته لتكوين ذلك الإنسان "التقى الصالح" الذى يلتزم بتقوى الله كمنهاج للحياة ويقيس رفاهته الاقتصادية بمقياس الأخلاقيات ، والسلوكيات المنبثقة من تعاليم الشريعة السمحاء .

ويتبدى بذلك جوهر التنمية فى الإسلام فهى ليست مجرد تنمية الموارد الاقتصادية لإشباع حاجاته ، فهى تنمية أخلاقية تهدف إلى تكوين الإنسان السوى الصالح ، الذى تمتزج فيه طاقاته الحسية ، والروحية والعقلية ، وتترابط فى شكل نسيج متكامل ، ومتزن وعلى نحو يمكن الإنسان

من السيطرة الفعالة على القوى المادية ،واستغلالها فى عمارة الأرض طاعة لله عز وجل وابتغاء مرضاته.(٢٧)

تأسيسا على ذلك فإن التنمية ليست عملا دنيويا محضا ، بل هى عمل تعبدى فيه طاعة لله عز وجل ، فكل خطوة يخطوها الإنسان فى طاعة الله ولو كانت فى شئون الدنيا والسعى على الرزق هى عبادة بالمفهوم الواسع ويقابلها رضى الله - تعالى - وحسن الثواب ، ويشهد بذلك حديث الرسول صلى الله عليه وسلم " من سعى على عياله من حله كان كالمجاهد فى سبيل الله ومن طلب الدنيا حلالا فى عفاف كان فى درجة الشهداء " (٢٨)

فالغاية من الخليقة هى عبادة الله تعالى لقوله"وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون" (٢٩)وعليه تكون كل أنشطة الإنسان موظفة لخدمة هذه الغاية النبيلة ، فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم "نعم العون على تقوى الله المال" (٣٠)

ويقول الإمام الشيبانى "إن الله فرض على العباد الاكتساب لطلب المعاش ليستعينوا به على طاعة الله" (٣١) ومن هنا تتضاءل الغايات المادية وتصغر أمام غاية طاعة الله عز وجل ومن ثم فإن التنمية هنا تستهدف طاعة الإنسان لله عز وجل ونيل ثوابه فى الدنيا ورضائه فى الآخرة .

(٣) عمارة الأرض :-

العمارة : من أعمر وأعمره أى جعله آهلا قال تعالى (هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها)(٣٢) ، أى أذن لكم فى عمارتها واستخراج قوتكم منها ، وجعلكم عمارها ، وعمر عليه أى أغناه . .(٣٣) وقوله تعالى "استعمركم" أى أسكنكم فيها وألهمكم عمارتها من الحرث والغرس وحفر الأنهار وغيرها ، أى خلقكم لعمارتها . والاستعمار طلب العمارة ، والسين والتاء فى قوله تعالى "استعمركم" تفيد الطلب ، والطلب المطلق من الله تعالى دليل على الوجوب . (٣٤)

ويعتبر مصطلح العمارة والتعمير من أصدق المصطلحات تعبيرا عن التنمية ، إذ يحمل مضمون التنمية الاقتصادية ، وقد يزيد عنه فهو نهوض فى مختلف مجالات الحياة الإنسانية. والإسلام يربط التنمية بالعقيدة ويجعلها موجهة لتحقيق صالح الأفراد فى الدنيا والآخرة ، هذه العقيدة التى قضت باستخلاف الله للإنسان فى الأرض ، حيث يتطلب واجب الخلافة تحقيق التقدم للأفراد والمجتمع عن طريق القيام بواجب السيطرة على الموارد المتاحة فى الكون والتى سخرها الله

سبحانه وتعالى لخدمته فقد قال تعالى (ويستخلفكم فى الأرض فينظر كيف تعملون)[٣٥] ، والخلافة هى تنفيذ أوامر الله فى شتى المجالات [٣٦] ، وعمارة الأرض من بين المجالات المأمور بها الإنسان .

ويربط الإسلام جانب الطلب فى عمارة الأرض برضا الله عز وجل حيث اتباع هذا الأمر بالعمارة له الأجر فى الدنيا والآخرة ، حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة" [٣٧] ومن هنا فإن التنمية فريضة إسلامية افترضها الإسلام على الجماعة المسلمة وعلى الفرد المسلم وعلى الدولة المسلمة .

وتتعدد مجالات ممارسة العمل الاقتصادى وتحقيق العمارة فهى عند الشيبانى أربعة "الإجارة والتجارة والزراعة والصناعة ، وكل ذلك فى الإباحة سواء عند جمهور الفقهاء " [٣٨] والأصل فى النشاط الاقتصادى هو الإباحة طالما لم يرد نص ، وقد طبقت الأنشطة المختلفة لعمارة الأرض فى مختلف المجتمعات الإسلامية فاهتموا - على سبيل المثال- بالتخطيط الصناعى ، واختيار أماكن الصناعات المختلفة ، ورقابة الدولة على المصنوعات ، وغير ذلك مما هو داخل فى نظام الحسبة الإسلامية .[٣٩]إن شمول عمارة الأرض وضرورة تغطيتها لكل مجالات النشاط الاقتصادى دون إهمال أى منها يعكس أهمية ذاتية المنهاج الإسلامى للتنمية .

(٤) الزكاة :-

أصل الزكاة فى اللغة : الزيادة والنماء والصلاح والتطهير والمدح وزيادة الخير وقد استعملت بهذه المعانى جميعا فى القرآن والحديث .[٤٠]

وتسمى الزكاة الشرعية فى لغة القرآن والسنة صدقة لأنها دليل على صدق الإيمان والتصديق بيوم الدين فالزكاة تشريع اقتصادى عقائدى يأتى فى مرتبة الإيمان والتصديق مع التوحيد واقامة الصلاة فى أوقاتها ولهذا جاء عن الرسول صلى الله عليه وسلم (الصدقة برهان) ومعنى ذلك : أن الصدقة حجة على إيمان فاعلها فمن تصدق استدل بصدقته على صدق إيمانه.[٤١] وقد قرر الحق سبحانه وتعالى فريضة الزكاة فى كتابه الكريم بآيات واضحة تقطع بفرضيتها وحتمية أدائها كما بين سبحانه وتعالى مكانة الزكاة فى الدين الذى يرتضيه لعباده فى قوله (وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة وذلك دين القيمة)[٤٢].

كذلك تعددت نصوص الزكاة فى السنة مبينة مكانتها ومنها قول الرسول صلى الله عليه وسلم

"بنى الإسلام على خمس شهادة أن لا اله إلا الله وأن محمدا رسول الله و إقام الصلاة وإيتاء الزكاة وحج البيت وصوم رمضان " (٤٣) .

ومن ثم فقد أكدت الشريعة على عدم اكتمال إسلام المرء إلا بإيتاء الزكاة وقد كان قتال الخليفة أبو بكر الصديق مانعى الزكاة اتساقا مع هذا المفهوم والزكاة فى الشرع هى حق واجب فى مال خاص لطائفة مخصوصة فى وقت مخصوص (٤٤) .

فالزكاة فريضة دينية ملزمة وهى حق معلوم فى مال المسلم الحر يفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة النامية المملوكة ملكا تاما والقابلة للنماء التى حال عليها الحول القمرى وتقع داخل النصاب المحدد وتجبى - فى الجزء الأكبر منها - من قبل الدولة وتنفق بواسطتها بهدف تمليك جزء معين من المال المعين إلى من عينهم الله فى كتابه بقوله سبحانه (إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) (٤٥) .

إن تشريع الزكاة لا يعمد إلى إتاحة مقدار من الدخل النقدى لمن لم يحقق كفايته، وإنما يعمد إلى إتاحة قدر من السلع الإنتاجية لكل مستحق يستخدمها فى توليد كفايته ، أى أن توفير الكفاية يمر باستخدام قدرات الشخص ، ومن ثم فإن تشريع الزكاة يركز على نقل المحتاج إلى صفوف المنتجين الذين ينتجون فيكفون أنفسهم ، ويساهمون فى تحقيق كفاية غيرهم ممن يعجز عن العمل فهى وسيلة لزيادة الإنتاج .

ويشير أبو عبيد إشارة هامة فى كتابه "الأموال" إلى مغزى كون الاتجاه العام فى المطلوب من المكلف بزكاة النعم ، هو الإناث منها ليتبين لنا أن الزكاة تقدم لمستحقيها أموالا إنتاجية وليست أموالا استهلاكية فالمطلوب فى الإبل إما شياه وإما بنات لبون أو بنات مخاض أو حقات أو جذعات وفى الغنم الشياه وفى البقر التبيعة أو المسنة وهى إناث تستخدم فى الدر والنسل وليس فى الاستهلاك المباشر . (٤٦)

(٥) الوفاء بتوفير حد الكفاية :-

هناك تفرقة هامة بين حد الكفاف وحد الكفاية لغة واصطلاحا حيث تشير المعاجم اللغوية لهذه التفرقة فالكفاف لغة يعنى القوت وهو ما كف عن الناس ومنها يتكفف الناس أى يمد كفه لأخذ

قوته.[٤٧]

أما الكفاية لغة فهى الانتهاء إلى أقصى المقصد والمنهى مكانا وزمانا وأمرا من الأمور المقدرة والكفاية من القوت ما فيه الزيادة عنه .[٤٨]

والكفاف فى الاصطلاح يتمثل فى توفير ضرورات المعيشة للفرد بالقدر الذى يسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة وهو ما يشكل مستوى متواضعا للرفاهة الاقتصادية .[٤٩]

أما حد الكفاية فيشير الإمام النووى فى كتابه " المجموع " إلى حد الكفاية الذى تكفله الأدوات المفروضة وهو ما سار عليه علماء المسلمين حيث يشير إلى تحديد حد الكفاية التى تعمل الزكاة على تحقيقه بأنه المطعم والملبس والمسكن وسائر ما لابد منه على ما يليق بحاله بغير إسراف ولا إقتار لنفس الشخص ولمن هو فى نفقته .[٥٠]

وبالتالى فالعبرة فى العطاء هو توفير كفاية المعيشة كما يقول الماوردى "تقدير العطاء معتبر بالكفاية ، فيدفع إلى كل واحد منهما (الفقير والمسكين) إذا اتسعت الزكاة ما يخرج به من اسم الفقر والمسكنة إلى أدنى مراتب الغنى وذلك معتبر بحسب حالهم " .[٥١]

ومن هنا فإن تغير الظروف والأحوال بتغير المكان والزمان يتعذر معه وضع حد معلوم ثابت لحد الكفاية حيث يقول الشاطبى "الكفاية تختلف باختلاف الساعات والحالات"[٥٢]

وبالتالى فإن مفهوم "حد الكفاية" هو مفهوم متحرك غير ساكن ، فليس هو قدرا معينا من السلع والخدمات أو قدرا ثابتا من الدخل ، وإنما هو مستوى حركى من الإشباع يختلف باختلاف مستويات النمو التى بلغها المجتمع ، فهو المستوى اللائق من المعيشة فى ظل ظروف المجتمع وإمكانياته يتدرج من إشباع الضروريات إلى إشباع الحاجيات فإشباع الكماليات .

ومن خلال هذه القواعد يتبين أن الطريق إلى عمارة الأرض فى ظل المجتمع الإسلامى يمر بتحقيق حد الكفاية لكل إنسان فى المجتمع ، والجهود التى تهدف إلى تحقيق حد الكفاية تنتهى بنا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية ، فالمدخل إلى التنمية هو تحقيق حد الكفاية .

وتقع على الدولة الإسلامية مسئولية ضمان حد الكفاية لكل فرد بحكم كونها السلطة العليا المنوط بها رعاية مصالح الناس ، وهى مسئولية حتمية سواء تحملتها الدولة بصورة مباشرة من

ماليتها العامة أو بصورة غير مباشرة من خلال أنشطة الأفراد أو بصورة مشتركة من خلال التكافل الاجتماعى . [٥٣]

(٦) التعليم والاستفادة من تجارب الآخرين : -

أرسى الإسلام قيمة العلم والتعلم واستمرار طلبه كعنصر أساسى فى الارتقاء بمستوى العمل البشرى ومن ثم التنمية الاقتصادية، فقد كان أول ما أمر به الوحى رسولنا الأمى هو (إقرأ باسم ربك الذى خلق)[٥٤] ، فالقراءة هى أساس العلم، وهى السبيل إلى المعرفة ، كما أكد سبحانه وتعالى على تميز الذين يعلمون فى قوله (هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون) [٥٥] ، والتعليم - الذى نحن بصدده - بعيد تماما عن هذا النوع الترفى المنفصل عن الدين والمجتمع ، وإنما هو العلم الدينى والدنيوى الخاص باكتساب المعرفة والخبرات التى تؤهل الفرد ليكون عنصرا مفيدا ومنتجا فى مجتمعه ، بل والذى يعجز بدونه عن أداء رسالته الإنسانية على وجه مرضى .

وهذا التعليم ليس وقفا على صفوة من أفراد المجتمع ، وإنما يجب أن تكون هناك قاعدة عريضة من المتعلمين تشمل نسبة هامة من السكان ، وتتدرج من محو الأمية إلى تربية جيل من العلماء الباحثين تحقيقا لأمر الله سبحانه إلى رسوله صلى الله عليه وسلم ومن خلفه سائر المسلمين (وقل ربى زدنى علما)[٥٦] ، وتأكيدا للمبدأ الإسلامى الذى يجعل طلب العلم فرض عين على كل مسلم "طلب العلم فريضة على كل مسلم" [٥٧] فطلب العلم والاستزادة منه فريضة على كل المسلمين، بينما يكون التخصص فى فروع خاصة من العلم ، فرض كفاية يضطلع به العلماء.

وقد أكد فقهاء المسلمين على ضرورة الاهتمام بتعلم وتعليم العلوم - الدينى والدنيوى- التى يحتاجها أفراد المجتمع كافة ، فضلا عن تحسين المستوى العلمى لنفر من أفراده فى العلوم الشرعية الأساسية والعلوم الحياتية ، فقد جعل الفقهاء علم الطب من فروض الكفاية التى يجب أن يتفرغ لها نفر من أفراد المجتمع ، جنبا إلى جنب مع عدد من العلوم، تحقيقا لمصلحتهم جميعا ، وفى ذلك يقول بن عابدين "وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا كالطب والحساب واللغة وأصول الصناعات كالفلاحة والحياكة والسياسة والحجامة "[٥٨] ، ويضيف الشاطبى فى ضرورة تكوين قاعدة عريضة من المتعلمين وتفرغ صفوة من العلوم التخصصية " وبذلك يثرى (يتخصص ويهتم) بكل ما هو فرض كفاية قوم، فتستقيم بذلك أحوال الدنيا وأعمال الآخرين"، ولا

شك أن هذه اللفتة من الإمام الشاطبى توجه الأنظار نحو دور التخصص فى العلم وأثره فى تحقيق الظاهرة العمرانية وتفعيل المنهج الإنمائى .

إن منهج التنمية فى الإسلام يقتضى التأمل والاستفادة من تجارب الآخرين صوب الظاهرة الإنمائية ، ومفهوم العبادة - كما أسلفنا - هو العمل الصالح ابتغاء وجه الله والحث عليه لتوظيف وتعبئة كل الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة بهدف توفير ظروف أكثر ملاءمة للإنسان يتسنى له من خلالها إدراك معنى وقيمة وغاية وجوده إنه مفهوم للعبادة يربط الممارسة بالتأمل لتحرير العقل والسمو به من دائرة استكشاف الخيرات والتمتع بها دون إسراف أو تبذير إلى دائرة أرقى تتيح إقران كل ذلك بالتأمل

(فلينظر الإنسان إلى طعامه أنا صببنا الماء صبا ثم شققنا الأرض شقا فأنبتنا فيها حبا وعنبا وقضبا وزيتونا ونخلا وحدائق غلبا وفاكهة وأبا)[٥٩] .(فأنظر إلى آثار رحمة الله كيف يحيى الأرض بعد موتها)[٦٠] (أفلم ينظروا إلى السماء فوقهم كيف بنيناها وزيناها وما لها من فروج والأرض مددناها وألقينا فيها رواسى وأنبتنا فيها من كل زوج بهيج تبصرة وذكرى لكل عبد منيب ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد والنخل باسقات لها طلع نضيد) [٦١] ليشمل هذا التأمل التاريخ البشرى بأكمله .

(أفلم يسيروا فى الأرض فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم)[٦٢]

وذلك بهدف استخلاص العبر والاستفادة من تجارب الآخرين لتقويم مسيرة الإنسان نحو تحقيق حريته فى أعلى مراتبها وأتم أشكالها توحيد الله عز وجل حيث تقترن الممارسة بالوعى ، الوعى بالمسئولية، والمسئولية بالآخرة ويمتزج الإيمان بالإخلاص والإخلاص بالتقوى والتقوى بالعمل .[٦٣]

إننا بازاء منهج رسالى فريد جاء ليجمع بين الأرض والسماء فى نظام الكون والدنيا والآخرة فى نظام الدين والروح والجسد فى نظام الإنسان والعبادة والعمل فى نظام الحياة ويسلكها جميعا فى طريق موحد هو الطريق إلى الله ويخضعها كلها لسلطان واحد هو سلطان الله.[٦٤]

(٦) عدالة التوزيع :

تعتبر مشكلة توزيع الثروة بين الناس فى المجتمعات من أهم المشكلات الاجتماعية ، وذلك لما

يترتب عليها من انقسام المجتمع إلى فريق الأغنياء القادرين على إشباع مختلف حاجاتهم أو تحقيق مختلف رغباتهم ، وفريق الفقراء العاجزين عن إشباع أو تحقيق تلك الاحتياجات ، بل واستطاعة الأغنياء بما لديهم من ثروة أن يكونوا أصحاب النفوذ والسيطرة .

وتبرز سمة المنهج الإنمائى الإسلامى فى عدالة التوزيع، فالعدل بشتى معانيه ، يعد أصلا من أصول الحياة فى هذا النظام ، حيث يقول تعالى (وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا)[٦٥]، يقول القرطبى "وسطا أى عدلا" [٦٦]، ويقول تعالى (إن الله يأمر بالعدل والإحسان)[٦٧]، (ولا تبخسوا الناس أشياءهم ولا تعثوا فى الأرض مفسدين)[٦٨]، يقول الطبرى "ولا تنقصوا الناس حقوقهم التى يجب عليكم أن توفوهم إياها كيلا ووزنا أو غير ذلك"[٦٩] ، وفى الحديث القدسى "يا عبادى إنى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا "[٧٠] .

وتأسيسا على ذلك فقد أكد هذا المنهج أن الطريق السوى العادل لنماء المال ، هو طريق الاشتراك الفعلى فى النشاط الاقتصادى ، فلا يوجد كسب طيب بدون عرق وجهد ومخاطرة ، ومن ثم لا يوجد فرد أو فئة أو طبقة تعيش على عرق وجهد ومال الآخرين . فالكل ينتج ويشترك فى الإنتاج ويتحمل المخاطرة ، ويتم توزيع الناتج وفقا لمعايير توزيع عادلة تتناسب مع الجهد المبذول أو المخاطرة المتضمنة أو التكافل الاجتماعى المنشود وهذه المعايير هى الأجر لمن يعمل أجيرا ، والضمان أى المخاطرة ربحا كانت أم خسارة للمال لمن يعمل بالمخاطرة ، ثم الحاجة لغير القادرين فبالنسبة لهؤلاء توجد مسئولية الدولة وبقية أفراد المجتمع فى التوزيع وإعادة التوزيع وفقا لمعايير الحاجة لتوفير الحياة الطيبة للفقراء والمساكين. [٧١]

وبالتالى تعكس لنا المقاصد التى ترمى إليها الشريعة الإسلامية فى كيفية توزيع الثروة أهمية تحقيق العدالة فى الفرصة المتاحة بين الأفراد فى المجتمع الإسلامى على نحو تلتقى فيه ومعه مصلحة الفرد والجماعة فى توازن اجتماعى وعدم حدوث طبقية وهذا ما تهدف إليه الشريعة الإسلامية حيث يقول الله تعالى (كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) [٧٢] ، يقول القرطبى "فعلنا ذلك فى هذا الفىء كى لا تقسمه الرؤساء والأغنياء والأقوياء بينهم دون الفقراء والضعفاء ، لأن أهل الجاهلية إذا غنموا أخذ الرئيس ربعها لنفسه ، ثم يصطفى منها بعد الربع ما يشاء" [٧٣] .

٣- اختبار المنهاج الإسلامى للتنمية من خلال تجارب بعض الدول :

١/٣ أسباب اختيار الدول :

إن خبرات القارة الأسيوية - مع اتساعها وترامى أطرافها وتنوع ثقافاتها - تعبر عن حالة دراسية نموذجية فى دراسات التنمية والقضاء على التخلف هذا من جانب ومن جانب آخر تمثل بحق صعوبة يجب أخذها فى الاعتبار فإن تفاوت المستوى التنموى بين الدول الآسيوية وخبراتها خاصة فى إطار البحث فى الإطار المرجعى يمكن أن يشير إلى عناصر تأثير، إلا أنه رغم اختلاف الأديان فإن قيمها والثقافة التابعة لها شكلت فى بعض أحوالها تفعيلاً فى عمليات التنمية. فعناصر الثقافة الاقتصادية حملت جملة من المرتكزات من خلال التصورات والخطابات والتصريحات والتعليقات يمكن رصدها وفق علاقة الإسلام بالتنمية فى أكثر من محور اعتمد على الوعاء الإسلامى لقد تشكلت فى الدول التى مثلت فيها مفاهيم الفكر الإسلامى وعلاقته بالتنمية من خلال ثقافة ذاتية تنفك من إسار التبعية العلمية والصناعية والتقنية للخارج، أيضاً من خلال ثقافة الاعتماد على الذات والإمكانيات الذاتية كذلك ثقافة التنمية البشرية كقيمة محورية، وثقافة الابتكار والفن الصناعى الملائم ، إلى جانب ثقافة الاستهلاك والادخار من منظور إسلامى وثقافة التوحيد بين الإيمان والعلم والعمل، ونشر ثقافة التدريب والدراسة بهدف تنمية الذات وقدراتها. هذه المحاور تشكلت فى ظل وعاء إسلامى كلما تمسكت به الدولة الإسلامية اقتربت من كمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى تمكنت من الخروج من مأزق التخلف وكلما ابتعدت عنه اقتربت من هاوية التخلف الاقتصادى والحضارى. وبالتالى تعد مفاهيم الفكر الإسلامى محورا مستقلا وتتابع حركات التنمية قربا أو بعدا من هذا المحور، أى كلما اقتربت الدولة من تطبيق التنمية من خلال المفاهيم الأيديولوجية الإسلامية كلما خرجت من وطأة التخلف والعكس. وهذا ما تثبته هذه الدراسة من خلال ثلاث دول إسلامية (ماليزيا - أندونيسيا - باكستان) تشكلت فيها المفاهيم الإسلامية بصورة تختلف فيها كل دولة عن الأخرى وتثبت هذه الدراسة مصداقية العلاقة بين الإسلام كمحور مستقل والتنمية كمتغير تابع.

ومن ثم فدراسة هذه الدول الإسلامية ومدى قربها أو بعدها من النمط التنموى توضح مقولة لأحد الباحثين عن جغرافية الكلمة ذلك بأنه ليس كل ما يدين به الغرب من مفاهيم اقتصادية تلائم المجتمعات الإسلامية . وبالتالى لو وصلت الدول الإسلامية إلى مستوى مطلوب من التنمية

الاقتصادية والاجتماعية وقهر التخلف عبر المفهوم الإسلامى للتنمية يمكنها من خلال هذا المفهوم أن ترى الآخر عبر الذات لا أن ترى الذات عبر الآخر وتقيم بالتالى التجارب التنموية الأخرى التى تفقد فى جوهرها البعد الروحى أو الأخلاقى فى التنمية حيث تفتقد التنمية الاقتصادية فى الغرب بعدا أخلاقيا يتمثل فى ترك الآخر يتضور جوعا. إن فكرة عدم ترك أهل الجوار أو بنى الإنسان عموما يعانون مرارة الفقر والتخلف هى فكرة إسلامية لو تشربتها البشرية لما وجد على الأرض جوعان.

وعلى ضوء الاعتبارات النظرية السابقة نتناول دراسة حالة كل من (ماليزيا - أندونيسيا - باكستان) وذلك خلال الفترة من (١٩٦٥- ١٩٩٨) وقد جاء اختيار هذه الفترة بناء على ما يلى :-

- وجود عدة تطورات سياسية مؤثرة - فى تلك البلدان - على المناخ الاقتصادى ومحاور التنمية ومدى خروجها أو بقائها ضمن دائرة التخلف.

- أهمية وجاذبية التجارب التنموية فى هذه المنطقة فى هذه الفترة وخاصة وأن بعض دولها الإسلامية توصل إلى تحقيق أعلى نسبة معدلات تنموية فى العالم .

وتبدو هذه الأهمية والجاذبية وبما يثار حول ما يسمى بصراع الحضارات الذى يشير إلى أن الصراعات المستقبلية سوف تتركز بين كل من الحضارات الشرقية التى تستند فى بعض منها إلى الفكر الإسلامى من ناحية وبين الحضارة الغربية السائدة من ناحية أخرى. وبالتالى يتبدى لنا أن بعض التجارب التنموية الآسيوية والتى تستند إلى مفاهيم الفكر الإسلامى التنموى ، والتى وصلت فيها معدلات التنمية إلى درجات عالمية واستطاعت قهر التخلف والفقر ، هذه الدول تمكنت بذلك من دحض الاتهامات الغربية والتى رأت فى الإسلام حائلا يقف دون التقدم الاقتصادى وهو ما يعنى طبقا للرؤية الغربية ضرورة خلع رداء الإسلام إذا ما رغبت الدول الإسلامية فى تحقيق نهضة اقتصادية.

٢/٣ السياسات التنموية التى اتبعتها تلك الدول :

ينبغى الإشارة إلى أن التنمية فى حقيقتها عملية حضارية تشمل مختلف أوجه النشاط الإنسانى فى المجتمع بما يحقق غاية الأفراد ويطلق قدراتهم ويطور كفاءاتهم . وتتبلور فلسفات التنمية المختلفة من خلال نسق القيم السائدة والظروف المختلفة التى تحيط بكل دولة، ومن ثم فإن دراسة البعد الاقتصادى وحده فى الدول المختارة على حساب الأبعاد الأخرى الاجتماعية والسياسية

والثقافية هى رؤية من منظور أحادى وبالتالى لا تفهم عملية التنمية الاقتصادية إلا فى إطار نسق متكامل وإطار معرفى شامل اجتماعى وسياسى وثقافى وعقائدى بل نفسى أيضا، ومن هنا كانت أهمية دراسة كل دولة على حده من منظور التاريخ السياسى والاجتماعى لهذه الدول وبيانها كالتالى من حيث الاقتراب من النموذج الإسلامى التنموى.

١/٢/٣ : ماليزيا : محاولات الاقتراب من النموذج الإسلامى للخروج من التخلف

تعتبر ماليزيا بوتقة اختبار لثلاثة متغيرات جوهرية أولها هو التكوين العرقى لدول ماليزيا حيث تتميز بدرجة كبيرة من التنوع العرقى والثقافى والدينى . ويشكل عنصر الملايا ٤٩٪ من السكان بينما يشكل الصينيون ٣٢٪ والهنود ٩٪ وتتوزع النسبة الباقية بين السكان الأصليين فى سارواك وصباح وينتمى كل الملاى تقريباً إلى الإسلام بينما ينتمى الباقون إلى البوذية والكونفوشية والداوية والمسيحية وغيرها(٧٤).

ثانى هذه المتغيرات هو المتغير التنموى (مستوى التنمية المتحققة فى الدولة) فقد استطاعت ماليزيا فى ظل التنوع العرقى أن تحقق درجة متوسطة من التنمية الاقتصادية بالمقارنة بباقى دول شرق آسيا حيث وصل معدل النمو الاقتصادى السنوى فى أوائل التسعينيات إلى ٧,٥٪ وهبطت نسبة السكان تحت خط الفقر من ٣٧٪ عام ٧٣ إلى ١٥٪ سنة ٨٨ وارتفعت نسبة تعلم القراءة والكتابة من ٦٠٪ إلى ٩٠٪ و توقع زيادة العمر من ٥٩ سنة إلى ٧١ سنة . وحققت ماليزيا طفرة صناعية هائلة وصلت إلى أنها احتلت المرتبة الخامسة فى الأداء الاقتصادى العالمى وزادت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية فى الناتج المحلى من ٩٪ إلى ١٧٪ (٧٥).

المتغير الثالث هو الخلفية الإسلامية التى نبعت منها نهضة ماليزيا (بناء المجتمع الماليزى على أساس إسلامى صحيح) حيث يسلم "آلان جيرارد مرسون" بأثر الإسلام كمحور هام يشكل تركيبه الشعب الماليزى بأنه فى فترة الاستعمار البريطانى قام البريطانيون باستجلاب الجماعات الصينية والهندية للعمل فى مناجم القصدير ومزارع المطاط حيث إن الملاى فضلوا العمل بالزراعة وبالتدريج استوطن الغرباء أرض الملاى - وبالذات المدن - وسيطروا على الاقتصاد. وعندما بدأ الملاى يزحفون نحو المدن بدأوا يتعرضون لقوى التحديث والتمدن فى بيئة تسيطر عليها جماعات أجنبية ذات ثقافات وديانات مختلفة ، وقد أدى ذلك بالملاى إلى السعى نحو تأكيد هويتهم القومية التى يشكل

الإسلام محورها .[٧٦] وهو ما جعل بالمؤرخ " جون فنستون " يتبنى تفسيرا تاريخيا اقتصاديا للخلفية الإسلامية للشعب الماليزى الذى تأثر بالفكر الإصلاحى للإمام محمد عبده حيث تأسست مجلة "الإمام" ١٩٠٦ والتى كان هدفها الإصلاح الدينى بالإمساك بناصية العلوم الغربية مع العودة إلى أصول الإسلام كهوية لهذه الدولة[٧٧].

لذلك فإن الإسلام هنا ليس مجرد ديانة ولكنه كان دائما مكونا محوريا من مكونات أسلوب المالاى فى الحياة كما أن نظام القيم الاجتماعية للمالاى مرتبط ارتباطا وثيقا بالإسلام وتاريخيا إبان فترة الاحتلال البريطانى. فقد خضع المالاى لنظام سلاطين المسلمين الذين اضطلعوا بدور أساسى فى حماية وتطبيق قواعد الشريعة الإسلامية، كما أن الدستور الماليزى يعطى للسلطان فى كل ولاية حق التدخل لحماية مبادئ الشريعة الإسلامية ومراعاة تطبيقها. كما أن الدستور يحمى المسلمين من التبشير بديانة أخرى وتفرض بعض الولايات غرامات مالية على عدم أداء الشعائر الإسلامية[٧٨].

وبالتالى فإن ماليزيا لها هويتها الإسلامية خلال تاريخ طويل من الصراع الاستعمارى. وساعد أيضا على تعميق تمسك المالاى بالقيم الإسلامية وجود تنوع عرقى واضح يكاد يمثل نصف السكان تقريبا ومن ثم شكل الإسلام بالنسبة للمالايا أساس الهوية القومية وأداء التمسك الاجتماعى فى مواجهة الآخر .

وقدمر التطبيق الإسلامى للتنمية فى ماليزيا بثلاث مراحل : بدأت المرحلة الأولى مع استقلال ماليزيا ١٩٥٧ وامتدت حتى الاضطرابات العرقية التى قادها المالايا احتجاجاً على الهيمنة الاقتصادية للصينيين عام ١٩٦٩ أما المرحلة الثانية فقد امتدت طوال السبعينيات وحتى عام ١٩٨١ حتى تولى مهاتير محمد رئاسة الوزراء حيث بدأت المرحلة الثالثة والراهنة فى التطبيق الإسلامى للتنمية.

خلال السنوات الأولى لاستقلال ماليزيا عن الحكم البريطانى عام ١٩٥٧ وطوال حكم تنكو عبد الرحمن رئيس وزراء ماليزيا (٥٧ ١٩- ١٩٧٠) لم يكن الإسلام مطروحا كأساس للتنمية فقد انتهجت حقوق التنظيم القومى سياسة المصالحة بين الأعراق المختلفة وعدم رفع أى شعارات إسلامية وتعمدت الحكومة اتباع سياسة الغموض إزاء دور الإسلام فى التنمية حرصا على اكتساب ولاء مختلف الأعراق. وقد أطاحت الاضطرابات العرقية عام ١٩٦٩ بتنكو عبد الرحمن وسياسته الغامضة

حيث مثلت تلك الاضطرابات احتجاجا عنيفا على تدنى الوضع الاقتصادى للمالايا وتولى السلطة تون عبد الرزاق وبادر تون ببلورة " السياسة الاقتصادية الجديدة " التى كانت تسعى إلى زيادة القوة الاقتصادية للمالايا غير أنها لم تكن مبنية على المفاهيم الإسلامية. إلا أن حكومة تون رفعت عدة شعارات إسلامية بشكل متوافق مع مفاهيم التنمية الإسلامية وبطريقة غير مباشرة أدت السياسة الاقتصادية الجديدة إلى زيادة تمسك الأجيال الجديدة من المالاى بالإسلام[٧٩].

مثل حكم مهاتير محمد (المرحلة الثالثة من مراحل التطبيق الإسلامى فى ماليزيا) نقلة نوعية فى العلاقة بين الإسلام والتنمية فى ماليزيا منذ عام ١٩٨١ وحتى المرحلة الراهنة. وكان الفكر التنموى لديه يرتبط بالتواصل مع المالايا والتيارات الإسلامية مما أدى إلى تغيير فى خطابه السياسى بما يتضمن تأكيدا على العلاقة بين الإسلام والتنمية. وقد تحالف مع مهاتير محمد رئيس حركة الشباب الإسلامى أنور إبراهيم وقدما بذلك تصورا جيدا بعيدا عن الشكل المظهرى الذى اتخذه قبله تون عبد الرزاق . وكان التصور الذى قدمه مهاتير وأنور يدور حول فكرة محورية مؤداها أن نقطة البدء فى عملية التنمية ينبغى أن تكون هى الانطلاق من واقع المجتمع الماليزى مع الانفتاح على كل الأفكار والثقافات والسياسات التى يمكن أن تفيد هذا المجتمع. ويعد الإسلام بذلك مكونا أساسيا ومحوريا فى المجتمع الماليزى[٨٠].

وبالتالى فإن أحد خصائص النموذج التنموى الإسلامى المتمثل فى الأخذ بالانفتاح على تجارب الآخر قد تحقق بشكل أو بآخر فى التجربة الماليزية التى قامت على الاستفادة من مهارات التكنولوجية الغربية مع عدم التضحية بالقيم الثقافية الإسلامية وبالتالى فإذا استطاعت ماليزيا أن تتمكن من المهارات الصناعية الغربية ومع ذلك تحتفظ بقيمها الثقافية فإنها ستكون فى موقع يسمح لها ببناء حضارة أعظم من أى حضارة عبر التاريخ [٨١].

وقد استطاعت ماليزيا بالفعل أن توفق بين استيعاب التكنولوجيا الغربية وتطويرها فى إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية وهى الرؤية التى طرحها مهاتير محمد "رؤية ٢٠٢٠ " والتى تخطط لمستقبل ماليزيا حتى سنة ٢٠٢٠ وتسعى لتأسيس " مجتمع قيمى كامل يكون فيه المواطنون على درجة من التدين القوى والقيم المعنوية والمعايير الأخلاقية الرفيعة" وذلك فى ظل تركيبية لأكثر من أربع عرقيات وخمس ديانات أساسية[٨٢].

ويمكن توضيح أبرز القيم المعنوية والتى ترى أن الإسلام فيها إطار مرجعى لعملية التنمية ومنها :

أ- الاعتماد على الذات :- تحقق الجهد التنموى فى ماليزيا بالاعتماد على الذات لا على المعونات الاقتصادية الخارجية وتغلبت ماليزيا على عدة صعوبات اقتصادية بمواجهتها من خلال التدابير الذاتية دون مساعدة مادية من العالم الخارجى وبلغ معدل الادخار حوالى ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى(٨٣). وبالتالى تم الاندفاع ناحية التصنيع والتصدير واتباع سياسات تعزيز التصدير والتى كانت ضمن جزء لا يتجزأ من بعد اجتماعى واضح لإعادة التوزيع لصالح الملايو حيث إن الملايو - أصحاب البلاد - يعملون بالقطاع الزراعى والحرفى والصينيون والهنود يعملون بقطاعات الصناعة والتكنولوجيا وبعد ذلك تم اندماجهم بالقطاع الصناعى والتكنولوجى من خلال الالتحاق بالصناعات التصديرية (٨٤) .

ب- المحاكاة المبصرة :- تعتبر اليابان مثلا أعلى لجميع دول شرق آسيا الأخذة فى النمو فقد صاغت ماليزيا عام ١٩٨١ استراتيجية سياسية أطلق عليها " النظر إلى الشرق " ومضمونها الاستفادة من التجربة اليابانية وتقليد الجوانب الناجحة تقليدا مبصرا ، مثل الاتجاه التصديرى والاستثمار فى التنمية البشرية والنظم الإدارية المحكمة. وذلك كله فى إطار تحقق الأهداف العامة للإسلام ومن ثم الاستفادة من التجارب التنموية المتفقة فى أبعادها مع المفاهيم الإسلامية العامة .

جـ- الموضوعية السياسية والتصحيح :- يتميز الزعماء والسياسيون فى ماليزيا بالموضوعية السياسية التى تعنى أن الفشل فى تحقيق الأهداف الاقتصادية أو تنفيذ السياسات المعلنة يقابله اعتراف صريح بالخطأ والبحث عن بدائل للحل (الشفافية). فلم تكن المكابرة السياسية تخطر على بال صناع القرار حتى عندما يرتبط الفشل ببرنامج الحزب الحاكم . فماليزيا أخذت فى مطلع الثمانينيات بسياسة إحلال الواردات ، ودعم مؤسسات الصناعات الثقيلة . وعندما تبين فشل هذه السياسة تم التحويل إلى سياسة التصدير إلى الخارج والتحول للقطاع الخاص بالإضافة إلى أن السياسة العامة كانت موضع مدارسة وتقويم دائمين من قبل السياسيين والفنيين على السواء .

د- البساطة وعدم الإسراف :- من السمات المميزة فى المجتمع الماليزى البساطة وعدم الإسراف فى المعيشة وبالتالى يساهم المنهج الحياتى على هذا المنوال فى تعزيز قيم أخرى مثل المحافظة على

الثروة القومية والادخار وحسن استغلال الموارد وتوظيفها ، وقد كان لهذه السمة بالذات تأثير إيجابى على القرارات التى اتخذتها الحكومة لمواجهة الأزمة المالية عام ١٩٩٧ من تقليل الإنفاق الحكومى ورفع الدعم الكلى عن بعض الخدمات . حيث لم تلق تلك القرارات أية معارضة أو احتجاج شعبى بل وجدت التأييد عندما طالت هذه القرارات بعض المشروعات المستهدفة فى تحقيق الرفاهية والتنعم(٨٥).

هـ- الاستثمار فى رأس المال البشرى :- وهو قيمة معنوية انعكست على أسلوب التعامل مع السلطة التى تحظى على مختلف مستوياتها باحترام الجميع وبالتالى يتجاوب الشعب مع سياسات الدولة . ويظهر احترام الدولة من خلال رعاية مصالح الأفراد وكفالة حقوقهم الأساسية والسعى الدؤوب لترقية الاداء من خلال تراكم رأس المال المادى والبشرى بقدر من السرعة والاتساق عن طريق مزايا تعليمية تمثلت فى سياسات واضحة للاستثمار فى التعليم الأساسى والاهتمام بالصحة والإسكان وترقية الفرد بصورة تستهدفه فى البداية والنهاية كمؤثر فى العملية التنموية وكمستفيد من ناتجها(٨٦).

و- التسامح والوئام العرقى :- هناك قدر كبير من الوئام بين الأعراق المكونة للشعب الماليزى: الملايو ويدين معظمهم بالإسلام والصينيون يدينون بالبوذية ثم الهنود ومعظمهم هندوس . يرافق ذلك تسامح اجتماعى ودينى فالجميع يحترمون دستور البلاد والذى يؤكد أن الإسلام دين الدولة الرسمى وأن الوحدة القومية والأهداف الوطنية هى التى تجمع بين فئات الشعب المختلفة فى تعاون وانسجام وبالتأكيد هذا التسامح والوئام أسس أرضية صلبة للاستقرار السياسى والنمو الاقتصادى وكان عنصرا جذابا للاستثمارات الأجنبية .

ولكن لابد من الإشارة إلى أن الدولة ساهمت بنصيب وافر فى ترسيخ هذه الدعائم فقد شهدت البلاد أحداثا دامية فى عام ١٩٦٩ بين الملايو المسلمين والصينيين البوذيين ولكنها كانت درسا مفيدا أفضى إلى احترام السلطة ووضع بنود الدستور الدائم للدولة واحترامها. وقامت الدولة بتأييد كل الإجراءات التى رسخت العقد الاجتماعى الجديد بحيث صارت السلطة السياسية للملايو - أصحاب الأرض (البومبترا) - مع فتح باب المشاركة الاقتصادية للجميع والمساواة أمام القانون مع وجود تميز محدود تم باتفاق الجميع لصالح الملايو .

ويصل الخطاب السياسى إلى حد كبير فى تطبيق مفاهيم التنمية المستندة إلى المفاهيم الإسلامية فيعطى وزنا أكبر للبعد الاقتصادى التنموى. وتم إنشاء العديد من المؤسسات الإسلامية المصرفية وأهمها البنك الإسلامى عام ١٩٨٣ بموجب القانون المصرفى الإسلامى الذى يقوم على مبدأ العائد المتغير بعيدا عن المفاهيم الربوية وتطبيقاتها التى تسود البنوك الأخرى. أيضا هناك قانون التكافل الذى تم إصداره عام ١٩٨٤ وبموجبه إنشئت مجموعة من شركات التأمين الإسلامية، كما انتشرت المؤسسات الثقافية والتعليمية والاقتصادية التى تقوم على المفاهيم الإسلامية ومنها جهاز استشارى إسلامى لتقديم الرأى للحكومة وإنشاء الجامعة الإسلامية الدولية ومؤسسة التنمية الاقتصادية الدولية. ووسعت الحكومة من نطاق التعليم الإسلامى فى المرحلة الأولى، كما وسعت اختصاص المحاكم الشرعية وتعليم اللغة العربية فى المدارس والجامعات[٨٧]. وبالتالى فإن الإسلام لعب دورا هاما فى التنمية فى ماليزيا من خلال المواءمة والتوفيق بين ما هو وارد من الغرب وبين القيم والثقافات الإسلامية.

٢/٢/٣- إندونيسيا : للخروج من التخلف - الإسلام التنموى أحد الروافد

بدأت إندونيسيا تخط تاريخها المعاصر بعد استقلالها عن الاستعمار الهولندى ١٩٤٥ وقد رزخت تحت عبء اقتصادى متخلف منذ حصولها على الاستقلال وحتى بداية السبعينات حيث عانت خلالها من ارتفاع نسبة المديونية إلى الخارج وخاصة مع دول حلف وارسو آنذاك نتيجة سيادة التوجيهات الاشتراكية خلال تلك الفترة، بحيث أصبح الاقتصاد الإندونيسى مثقلا بالأعباء والديون التى قادت بدورها إلى ارتفاع معدلات التضخم لتصل إلى ٦٠٪ سنويا وذلك حتى نهاية الستينات[٨٨].

ومع بداية تولى سوهارتو للسلطة عام ١٩٦٦ مؤذنا ببداية ما سمى " بالنظام الجديد " تم التخلى عن النظام الاشتراكى (نظام سوكارنو) الذى يقوم على التخطيط المركزى والتوجهات الاشتراكية و جرى التحول إلى نظام (سوهارتو) الرأسمالى الذى ينهض أساسا على اقتصاد السوق الحر والتوجهات الليبرالية الرأسمالية . ومع تنامى شعبية " سوهارتو " فقد استند إلى الدور الذى قام به قبل توليه السلطة فى القضاء على ما عرف " بحركة سبتمبر الشيوعية " التى تزعمتها مجموعة من ذوى الاتجاهات اليسارية والتى قادت إلى مصادمات دامية راح ضحيتها حوالى ٥٠ ألف إندونيسى، وهو ما أسهم فى أفول نجم القيادة المتمثلة فى سوكارنو آنذاك [٨٩]. ومع تولى سوهارتو

مقاليد السلطة فى البلاد بدأ النظام الإندونيسى ينبض بالحياة وأخذ يخطو خطوات متسارعة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية عبر مجموعة من التحولات الكيفية التى أخذ إيقاعها يتسارع سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى .

وباهتمام زائد قام "النظام الجديد" بزعامة "سوهارتو" بوضع مجموعة من السياسات والإجراءات لتهيئة المناخ الذى يتناسب وتحقيق اقتصاد متقدم . وتضمن ذلك اتباع أسلوب جديد فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية يختلف عن نمط التنمية الاشتراكية الذي كان متبعا من قبل وكان هذا التحول فى توجهات النظم الاقتصادية والسياسية هو حجر الأساس لسياسات التنمية فى عهد "سوهارتو" والخروج من النمط الاشتراكى للتنمية والتحول إلى النمط الرأسمالى وقوامه الأخذ بآليات السوق والاقتصاد الحر.

وتبنت فلسفة التنمية الإندونيسية فى تلك المرحلة شعارا ثلاثى الأبعاد كما استندت لركيزتين أساسيتين انبثقت عنهما سبعة مبادىء أما الشعار فهو التنمية الثلاثية (التقدم الاقتصادى- الاستقرار السياسي - التوزيع العادل لعوائد التنمية) أما الركيزتان فهما مبادئ البانكاسيلا ودستور ١٩٤٥ وأما المبادئ السبعة فهى : مبدأ المنافع (أى تحقيق أقصى قدر من المنافع) ومبدأ المشاركة فى الجهد ومبدأ الديمقراطية ومبدأ العدالة ومبدأ التوافق والتناغم (أى تحقيق التناغم بين المصالح المادية والروحية) ومبدأ الوعى القومى ومبدأ الاعتماد على الذات[٩٠].

وقد حرصت القيادة مع بواكير انطلاقة التنمية على الأيديولوجية الرسمية للدولة أو ماعرف بفكر البانكاسيلا وهى من مقطعين Panca يعنى خمسة و Sila ومبدأ والمبادىء الخمسة متمثلة فى الإيمان بوحدانية الله إلى جانب التأكيد على وحدة الأمن الأندونيسى والديمقراطية الموجهة وتحقيق العدالة الاجتماعية والحفاظ على الواجهة الإنسانية المتحضرة. إن النظام الإندونيسى فى صياغته لخطة التنمية لم يغفل كلا من البعد الاقتصادى والذى شغل موقع الصدارة ين مختلف محاور التنمية إلى جانب البعد الروحى المتمثل فى الحفاظ على المعتقدات الدينية . وفى إطار الاهتمام بتحقيق التقدم الاقتصادى بادرت حكومة "النظام الجديد" بالمضى قدما فى تنفيذ برنامج قومى للتنمية عرف باسم خطة التنمية الأولى وهى الخطة التى امتدت بدورها من ١٩٦٩ إلى ١٩٩٤ تلاها خطة التنمية الثانية التى حرصت الحكومة الإندونيسية على تنفيذها عبر خمس خطط خمسية متوسطة الأجل لدعم الاقتصاد الإندونيسى وتحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى وزيادة الإنتاج الزراعى وتشجيع

الصناعات إلى جانب تطوير البنية الأساسية للدولة.[٩١]

وبعد مرور ربع قرن من بداية خطة التنمية الأولى طويلة الأجل أصبح النموذج الإندونيسى من أنجح النماذج الاقتصادية فى الدول النامية وتمكن من تنويع الإنتاج وتكثيف وزيادة التصنيع وتفعيل وتشجيع دور القطاع الخاص وتقليل الاعتماد على النفط وزيادة الاندماج فى الاقتصاد العالمى.وبذلك حققت إندونيسيا نموا حقيقيا فى مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وإن كانت تجربة التنمية الاقتصادية لإندونيسيا قد ارتكزت على الفلسفة الرأسمالية للرئيس "سوهارتو" وعلى الأخذ بآليات السوق والاقتصاد الحر إلا أنه تخلل هذه التجربة خط إسلامى واضح عاون هذه التجربة ولم يكن هو الخط القائد للتجربة التنموية فقد حدث توفيق ومعادلة بين القدرات الإسلامية من جانب والمتطلبات الديمقراطية من جانب فى إطار رؤية تتمتع بأكبر قدر من المرونة وضمن هذه الصيغة فإن عناصر الثقافة التقليدية فى إندونيسيا ظلت تعترف بالدين كركن ركين وهو ما عرف به ديمقراطية البانكاسيلا والتي شغلت منها البعد الروحى مساحة لا يستهان بها. كما تبوأت فيها مقتضيات التنمية موقع الصدارة. وبعد ذلك فى الواقع إلى أن إندونيسيا شهدت نشاطا إسلاميا طيلة فترة تاريخها وقد قام بدور بارز اصطبغ فى مجمله بطابع الكفاح الوطنى وهو ما يؤكد أهمية الإسلام كمرجعية دينية جذبت كثير من التوجهات السياسية فى فترة مبكرة من التاريخ السياسى للدولة .[٩٢]

وبالتالى فالإسلام ضمن التجربة الإندونيسية لم يشكل أى عائق للتنمية كما ترى بعض الافتراضات الغربية بل على العكس قام بدور محرك للمطالب الشعبية فى ظل صعود عناصر القوى الإسلامية وتأثيرها والتى مثلت قطبا موازنا ضمن عناصر المعادلة السياسية للمؤسسة العسكرية من جانب والقوى العلمانية من جانب آخر.

وفى إطار الالتزام ببعض الممارسات الإسلامية فى التنمية أبدى "سوهارتو" اهتماما بالجمعيات الإسلامية ووافق على تأسيس بنك إسلامى. واكتسبت المحاكم الإسلامية استقلالية عن المحاكم المدنية التى كانت تتمتع بصلاحيات تعلو هذه المحاكم الإسلامية وتم اتخاذ إجراءات بشأن إلغاء مشروع اليانصيب الذى كانت الدول قد تبنته لتمويل بعض المشروعات نزولا على قرار مجلس العلماء الإندونيسى الذى يعد أعلى سلطة إسلامية فى البلاد عم واتجه إلى أسهم الحكومة وإدراج المواد الدينية

بشكل إلزامى بالمدارس.(٩٣)

وفى صيغة توفيقية بين مفاهيم الإسلام التنموية وغيرها من المفاهيم السائدة تم الوصول لمفاهيم تتلاقى فيها مبادئ الإسلام التنموى مع مفاهيم الديمقراطية حيث تم التركيز على مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية كأحد الأسس الذى تتوافق فيها هذه المبادئ على اعتبار أن مفاهيم تحقيق الديمقراطية ومفهوم العدالة الاجتماعية وتنمية الإمكانات الفردية لتجاوز المشكلات وتحقيق التنمية تستقى أصولها من الدين الإسلامى.

وفى إطار هذا السياق يمكن القول بأن النظام الإندونيسى قد نجح إلى حد بعيد فى مواءمة المحددات الأساسية التى ترتبط بالبعد القيمى لكل من الدولة والمجتمع والذى يتمثل أولها فى فلسفة البانكاسيلا التى ضمنت بدورها قدرا من التماثل والوحدة بين مختلف العرقيات فى المجتمع الإندونيسى .

أما المحدد الثانى والذى يتمثل فى الإسلام فقد نجح النظام أيضا فى تحييد قيادته والامتثال للعديد من مطالبها. ومن جانبها تقبلت هذه القيادات فكر البانكاسيلا ومالت إلى تطويع مبادئها الديمقراطية بحيث تتناغم مع القيم الإسلامية التى عدت بمثابة المحرك الأساسى للمطالب الشعبية فى إندونيسيا. ويتضح من ذلك أن الفكر التنموى استفاد من بعض مفاهيم الفكر الإسلامى واقترب منها فى صورة مواءمة بين مفاهيم الإسلام التنموية وغيرها ، وبالتالى لم تكن التنمية فى إندونيسيا محورها الإسلام وحده وإن كانت مفاهيمه لم تشكل أى عائق للتنمية بل كانت تمثل مزيدا من الدفع لقطار التنمية .

ولكن تبقى مفاهيم التنمية الثلاثية (التقدم الاقتصادى - الاستقرار السياسى والتوزيع العادل للعوائد التنموية) بعيدة عن التطبيق على الرغم من أنها أفكار مميزة للبانكاسيلا خاصة فى ظل إهمال إقليم آتشيه الذى "يقدم حوالى ١٥٪ من صادرات إندونيسيا من النفط والغاز ولكنه لا يحصل بالمقابل على عوائد التنمية، كما يتسم سكانه بالفقر الشديد وتراجع الوضعية التعليمية"(٩٤).

٣/٢/٣- باكستان : الإسلام التنموى مظهرية التطبيق ورمزية للسلطة

قامت دولة باكستان باسم الإسلام منذ عام ١٩٤٧ بقيادة مؤسسها محمد على جناح زعيم

حزب الرابطة الإسلامية ويشكل المسلمون فيها ٩٨٪ من عدد السكان . وبالتالى فإن الحضور الإسلامى فى باكستان على المستوى الشعبى أمر متوقع فى ظل ظروف نشأتها فى دولة تسودها الأقليات ذات الاختلافات اللغوية والثقافية ويصبح الإسلام هو عنوان الهوية حيث لجأت له الدولة بصفته الأداة الوحيدة القادرة على تعبئة وصهر الولاءات المتعددة لصالح دولة واحدة[٩٥].وقد عمل محمد على جناح مؤسس باكستان على اتباع كافة أوامر وتعاليم الإسلام ليس فقط فى بعده الشعائرى ولكن فى كافة أبعاده الأخرى السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية بما يعنى أن يكون للإسلام دور فى تشغيل المؤسسات الباكستانية[٩٦].

وكان تحديد هذه الهوية بداية لميلاد دولة باكستان ولكنها لم تكن مثل أية بداية. فقد ولدت باكستان فى ظروف عسيرة فهى لم ترث حكومة مركزية ولا عاصمة ولا نطاقا إداريا ولا قوات مسلحة نظامية. يضاف إلى هذا انهيار الحياة الاقتصادية وإصابة المواصلات بالشلل مع ضعف القاعدة الإنتاجية وشبه انعدام الإحصاءات والمعلومات الأساسية. وفى ظل ظروف التدهور هذه ما إن بدأت الدولة من خلال مؤسسها - محمد على جناح - إلى إيجاد حلول لمشكلاتها المتعددة حيث شرع فى وضع تخطيط جيد على أساس إسلامى لمواجهة التحديات السابقة، إلا أن المنية وافته فى سبتمبر ١٩٤٨ الأمر الذى حمل صدمة كبيرة للدولة فى بداية مسيرة الإصلاح .[٩٧]

قاد النظام الباكستانى عسكريون وضعوا دستور باكستان الدائم. ففى فترة حكم أيوب خان (٥٨ ١٩- ٦٩ ١٩) أصدر القانون العسكرى عام ١٩٥٨ بتغيير اسم الدولة مع الإبقاء على صفتها الإسلامية وهو المسلك الذى يدل على نية الحكام العسكريين فى التخلص من أى التزام إسلامى تفرضه عليهم صفة باكستان الإسلامية ، حيث تلاقت رغبتهم هذه مع رغبة القادة السياسيين السابقين لباكستان فى إقامة دولة علمانية غربية[٩٨] . ولقد لقى ذلك الحدث مع عدة إجراءات اتخذت لإلغاء قوانين الأسرة المسلمة معارضات كثيرة من أفراد الشعب. وهى الأسباب التى جعلت القيادة السياسية تدرك أنها أصبحت فى موقف لا يوجد فيه إلا خيار واحد يتمثل فى ضرورة الحفاظ على الوجود الإسلامى فى الدولة من أجل الحفاظ على شرعيتها التى حرصت على أن تكون أمرا شكليا وفى المجالات البعيدة عن السياسة والاقتصاد .

وفى المجال السياسى وجدت أزمة سياسية تمثلت فى احتكار النخبة الحاكمة للسلطة وحرمان الشعب والقوى الأخرى وخاصة الإسلامية من العمل السياسى. هذا فضلا عن تضييق نطاق المشاركة

السياسية أما فى المجال الاقتصادى فقد واجهت البلاد أزمة توزيعية تمثلت فى تركيز الثروة فى عدد محدود من السكان، والتفاوت فى توزيع الدخول وانخفاض المستوى المعيشى واستمرار اعتماد البلاد على المساعدات فى حينه خاصة الأمريكية[٩٩] .

ولم يتبدل الوضع كثيرا فى باكستان خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها يحيى خان (١٩٦٩ - ١٩٧١) الحكم إذ استمرت المشكلات السياسية والاقتصادية وبالتالى لم يكن هناك مجال للحديث عن التنمية فى شكلها الإسلامى.

وقد اختلف الوضع كثيرا عندما تولى الرئيس ذو الفقار على بوتو الحكم فى باكستان (١٩٧٢ - ١٩٧٧) حيث جاء وهو يدرك تماما مكانة الإسلام لدى المواطن الباكستانى وطبيعة الشعب الإسلامى وأغلبيته الذى بدأ يجذب اهتمامه بعلاقات الإسلام والقضايا الاقتصادية والقانونية. وأصبح الفرد الباكستانى يرى تشابها بين التعاليم الإسلامية عن المساواة والعدالة الاجتماعية من ناحية ومبادئ الاشتراكية من ناحية أخرى وهو ما جعل القضية الاقتصادية توجه الناحية السياسية وهو الأمر الذى دفع بوتو لاستخدام صيغة "اشتراكية الإسلام" حيث وعد أبناء باكستان - وهو العلمانى فى الأساس - بإجراء إصلاحات إسلامية تشمل كافة المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وفقا لصيغة الاقتصاد المشترك وهى تعنى أنه لن تتجه البلاد نحو الرأسمالية والاشتراكية الشيوعية وإنما تلتزم باشتراكية إسلامية تقوم على العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة وفقا لمنظور إسلامى[١٠٠] .

وغير خاف أن ذلك يعد غطاءً شرعيا لعلاقة أيديولوجية بأخرى تخالفها. تماما أما فى المجال الداخلى فقد تم اتخاذ خطوات مهمة فى المجالين الاجتماعى والاقتصادى جرت معظمها بضغط من الجماعة الإسلامية - وهى الأكثر نشاطا على الساحة السياسية - من هذه الخطوات مجموعة من الإجراءات التى تتسم بالطابع الإسلامى مثل حظر الخمر والميسر والمراهنات فى سباق الخيل وإغلاق الملاهى الليلية وإعلان الجمعة إجازة أسبوعية بدلا من الأحد[١٠١]. كما عمل فى المجال الاقتصادى إلى تحسين وضع الفلاح الباكستانى بإصدار قانون الإصلاح الزراعى عام ١٩٧٢ الذى حدد الملكية الزراعية .كما رفعت الحكومة أسعار المحاصيل الزراعية من أجل رفع مستوى دخل الفلاح وتبنت مشروعات العمل للشعب فى مجال تنمية المجتمع. وشرعت فى تأميم قطاعات عريضة من الصناعات الأساسية . هذا فضلا عن العمل من أجل إيجاد بنوك إسلامية تتعامل بنظام المشاركة فى الربح

والخسارة[١٠٢].

هذه الإجراءات الشكلية أو الاصلاحات التى أعتقد بوتو أنها تكسبه شعبية متزايدة أدت من ناحية إلى ارتفاع نسبة التضخم وتناقص القوة الشرائية للمواطنين، فضلا عن أن سياسات التأميم والإصلاح الزراعى لم ترضى الجميع خاصة الملاك. وأدت من ناحية أخرى إلى تصاعد ضغوط الجماعة الإسلامية عليه لكى يبذل عديدا من الجهود فى مجال التنمية الإسلامية نظرا لمعرفتها أن الإجراءات التى اتخذها فى هذا الشأن والخروج من واقع التخلف ليست إلا إجراءات مظهرية شكلية وبالتالى فشل برنامجه التنموى الإسلامى.

تولى الحكم خلفا لبوتو الجنرال ضياء الحق (١٩٧٧-١٩٨٨) وشهدت فيها باكستان جوانب كثيرة للتنمية الإسلامية. فقد بدأ العمل فى باكستان من أجل إضفاء السمة الإسلامية على التنمية كسبيل للخروج من واقع التخلف بكافة أنواعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية. وانطلاقا من رغبته كسلفه فى توطيد حكمه أوضح منذ توليه السلطة وإعلانه القانون العسكرى عن تمسكه بروح الإسلام واعتبر أن النظام الإسلامى بمدلولاته الشمولية هو متطلب أساسى للدولة.

فقد سعى النظام من خلال برنامج أسماه " نظام المصطفى " والذى تم فيه تعيين اثنى عشر عضوا من أعضاء اللجنة الانتخابية من القضاة والعلماء والباحثين والأفراد المعروفين فى المجتمع، لفرض مظاهر معينة تؤكد تمسكه بالإسلام منها الالتزام بإقامة صلاة الظهر فى الهيئات الحكومية وحظر تقديم الطعام فى نهار رمضان مع كساء حوائط المكاتب والنتائج ببعض آيات الذكر الحكيم وإبقاء يوم الجمعة عطلة رسمية فى البلاد. كما أنشئ صندوق الزكاة لكى يساعد الفقراء والمحتاجين والمعوقين والمسنين كخطوة هامة للتنمية من المنظور الإسلامى. وأخذ ضياء الحق يعلن بفخر فى برامج الإذاعة والتليفزيون عن توزيع الزكاة وأنه نتيجة لإجراءات الرفاهية وتحصيل أموال الزكاة والعشر، فإن باكستان تحولت إلى مجتمع تم فيه القضاء على الجوع والحاجة. كما أنشأ أيضا وزارة للشئون الدينية وإدارة الأوقاف[١٠٣] . والحقيقة أن معظم أموال صندوق الزكاة أتت من قادة السعودية والإمارات وليس من باكستان[١٠٤].

وبالتالى ظلت التنمية الإسلامية فى المجال الاقتصادى والخروج من أزمة التخلف مرهونة بتصريحات توضح أهمية الزكاة والعشر. ولكن تقرير لجنة الأسلمة والتى شكلتها الحكومة لأسلمة

الاقتصاد اعتبرت أن إدخال النظام الإسلامى فى المجال الاقتصادى بهذا الشكل أمر غير حاسم حيث ان الزكاة والعشر وحدهما لا يستطيعان الخروج بالمجتمع من مأزق التخلف .

وتنتهى فترة حكم ضياء الحق ولم يقدم أى سبيل فى التنمية الإسلامية والخروج من مأزق التخلف. وإنما كانت مظهرية للسلطة فقد فطنت الحكومة للبعد الاسلامى للشعب وقامت بتطبيقات مظهرية لمفاهيم الإسلام التنموية على واجهات مخالفة فى برنامج "المصطفى" كانت هذه التطبيقات لا تعنى سوى رفع راية الإسلام دون العمل بها. وبالتالى تم تطبيق تنموى فى شكل إسلامى (البنوك وهيئات المال وغيرها) ظاهريا وبعيدا عن المفاهيم الإسلامية الواقعية[١٠٥].

ويسدل الستار على فترة حكم ضياء الحق بوفاته المفاجئة عام ١٩٨٨ وتتعثر برامج أسلمة المجتمع القومية التى بدأ بها ضياء الحق وتولت بعده قيادة الشعب (بنظير بوتو) (١٩٨٨-١٩٩٠) وكانت أهم التحديات التى واجهها الشعب أنها كانت علمانية تتحدى الشارع الإسلامى الذى شعر بتدهور الحالة السياسية والاقتصادية وبعدها التام الرمزي عن مفاهيم الإسلام التى حافظ على شكليتها من سبقوها، وبالتالى أخفقت فى تحقيق توقعات ومطالب الأفراد الإسلامية الأمر الذى جعل الرئيس الباكستانى - غلام اسحق خان - أن يعفيها من منصبها خاصة بعد اتهامها بالفساد وعدم الكفاءة وبالتالى دفإن النموذج التنموى الإسلامى لم يكن له وجود فى تلك الفترة[١٠٦].

وتولى الحكم بعدها نواز شريف من (١٩٩٠-١٩٩٣) والذى ركز فى برنامجه السياسى على عدد من المبادئ التى تعكس كلها مفهوم الأسلمة الفوقية وتعد امتدادا للإجراءات التى تبناها ضياء الحق وبالتالى بدأ يعيد ضبط إيقاع الشارع الإسلامى فى باكستان وتهدئته . أما من الناحية الأيديولوجية فإنه ثار كرئيس للرابطة الإسلامية فى باكستان على الجماعة الإسلامية التى لها شعبيتها على اعتبار مطالبته بإلغاء الربا من البنوك الإسلامية. وتم حشد الجماهير وعدد من العلماء من أجل ذلك للضغط على النظام. ولم يصمد نواز شريف أمام الرياح العاتية التى طالبته بالتغيير وأخذت تتوالى عليه، إلى أن أصدر قانونا جعل فيه الإسلام أساس التشريع الباكستانى. ومرة أخرى يضبط الشارع الإسلامى فى باكستان على طريقة ضياء الحق ولكن ضغوطا أخرى اتهمته بالفساد أيضا حالت دون استقراره وتم قبول استقالته[١٠٧].

وتتولى مرة أخرى " بنظير بوتو " السلطة عام (١٩٩٣-١٩٩٧) وكان أهم ما اتسمت به هذه

الفترة ركود التنمية الإسلامية بعدما عملت حكومة حزب الشعب التى ترأسها على تحدى بعنف وعلانية القوة الإسلامية من خلال اتجاهها لإرضاء الولايات المتحدة وإعادة علاقاتها معها إلى المستوى الذى كانت عليه أثناء الغزو السوفيتى لأفغانستان. وهكذا نتيجة لأسباب عديدة منها تطبيق " بنظير بوتو " لسياسة الخصخصة بصورة انتقائية والمظاهرات التى نظمتها الجماعة الإسلامية للمطالبة بالقضاء على الفساد وإسقاط الحكومة قام الرئيسى فاروق ليجارى بإقالة " بوتو " وتعيين رئيسا مؤقتا للحكومة وهو "نواز شريف" الذى جاء مرة أخرى ليطرح نفسه كبديل إسلامى فى بلد إسلامى ويقوم بتلبية المطالب الشعبية. إلا أن البيئة الداخلية الباكستانية لم تشهد محاولات جادة من جانب النظام للأخذ بالتنمية فى صورتها الإسلامية(١٠٨).

ومن ثم فمن الناحية الاقتصادية لم تستطع باكستان أو تفلح فى الخروج من مأزق التخلف. وقدرت ديونها فى فترة حكم " نواز شريف " الأخيرة (١٩٩٧-١٩٩٩) بحوالى ٢٨ مليار دولار وبلغ مجموع الدين الخارجى والمحلى ما نسبته ٩٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى مما يفرض قيودا قائمة على الدولة عامة وعلى ماليتها العامة خاصة. إذ تستهلك الديون ٤٠٪ من الدخل القومى الباكستانى. كما يعد تضخم الميزانية للمؤسسة العسكرية أحد أبرز العوامل التى تلتهم ٤٠٪ من ميزانية البلاد وهى مشكلات اقتصادية تجعل باكستان تبحث دائما عن حل خارجى لها فى صورة مساعدات خارجية، الأمر الذى يبعدها ليس فقط عن تنمية إسلامية ولكن أيضا عن تحقيق تنمية اقتصادية مستقلة. وعلى الصعيد الاجتماعى توجد فوارق كبيرة بين طبقات الشعب الباكستانى حيث تسود الأمية ويعانى قطاع الخدمات من صحة ومياه وإسكان من مشكلات عديدة.(١٠٩)

ومما سبق يتبين أن النخب التى توالت على حكم باكستان طرحت شعارات وسياسات لم يدخل معظمها حيز الواقع حيث فرضت أيديولوجية إسلامية تناسب تعاطف الشعب مع الإسلام وبما يعرف "بالأسلمة الفوقية" والتى كان الغرض منها تحقيق مصالحها الخاصة التى ترتبط بصورة كبيرة بمصالح الغرب الرأسمالى. حيث لم تعمل هذه الأيديولوجية على بناء المجتمع الباكستانى على أساس إسلامى صحيح ، إذ كان هدفها إخضاع الأفراد وإضفاء الشرعية على الظلم والاستغلال وهو الأمر الذى يؤدى إلى انفصال الشعب عن النخب الحاكمة وتصاعد حركة المعارضة الإسلامية وتزايد دور العنصر الخارجى فى سياسات البلاد ، الأمر الذى يؤدى إلى تنمية التخلف وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى.

٣/٣ التطور الاقتصادى والآثار التنموية :-

يهتم هذا المحور بالتحليل والتطور الاقتصادى للدول الإسلامية الثلاث محل الدراسة عن الفترة (١٩٦٥- ١٩٩٨). فيستعرض أولا الخصائص الاقتصادية والديموجرافية لهذه الدول، ثم يوضح مدى انتشار الفقر فى الدول محل الدراسة بينما يهتم الفرع الثالث بكيفية توفير وتلبية الحاجات الأساسية على اعتبار أنها تقترب كثيرا من مفهوم حد الكفاية فى النموذج الإسلامى للتنمية، وهى تعتبر البوابة للخروج من مأزق التخلف الاقتصادى لهذه الدول وذلك من خلال محاور التنمية البشرية فى الدول محل الدراسة لمعرفة آلية مواجهة الفقر والتخلف فى هذه الدول .

١/٣/٣- الخصائص الاقتصادية والديموجرافية للدول محل الدراسة (٦٥ ١٩- ١٩٩٨)

يتم استعراض الخصائص الاقتصادية والديموجرافية للدول الثلاث محل الدراسة من خلال عدة مؤشرات نستعرضها كالتالى :

يتضح من بيانات الجدول رقم (١) أن الدول محل الدراسة تتسم بارتفاع فى معدل النمو السكانى خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٠) حيث يتراوح ما بين ٢,٢٪ فى إندونيسيا و ٣,١٪ فى باكستان و ٢,٥٪ فى ماليزيا واستمر الارتفاع - فقط بالنسبة لماليزيا- فى الفترة من (١٩٩٠-١٩٩٨) حيث بلغ المعدل ٢,٨٪ أما فى أندونيسيا فأصبح ١,٩٪ وفى باكستان ٢,٨٪ وتعتبر إندونيسيا الدولة الخامسة من حيث عدد السكان فى العالم وتمثل باكستان الدولة العاشرة فى العالم. ونتيجة لهذا المعدل المرتفع من النمو السكانى فإن نسبة صغار السن زادت فى الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) (حتى ١٨ سنة) وتراوحت ما بين حوالى ٣٦,١٪ فى إندونيسيا ثم ٤٦٪ فى باكستان و٤١,٤٪ فى ماليزيا (الجدول ١) وذلك عن عام ١٩٩٨ ومقارنة بما هو سائد فى الدول المتقدمة حيث تمثل نسبة صغار السن فى المتوسط ٢٥,٥٪ فى عام ١٩٩٨ .

وهذا يعنى ارتفاع نسبة الإعالة فى الدول موضع الدراسة مما يلقى عبئا اقتصاديا على الطبقة العاملة خاصة الفقيرة منها إضافة إلى تزايد الإنفاق الحكومى لتوفير الخدمات المتعلقة بالتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى .

أما من حيث الخصائص الاقتصادية فتعتبر الدول التى تشملها الدراسة ضمن مجموعة الدول النامية وحسب تصنيف البنك الدولى القائم على مستوى دخل الفرد. بينما تأتى دولتان منها ضمن

جدول (١)

عدد السكان ومعدل نمو السكان وهيكل أعمار السكان فى الدول محل الدراسة

(٦٥ - ٩٠) (٩٠ - ٩٨)(السكان بالمليون)

بيان	ماليزيا	اندونيسيا	باكستان
عدد السكان			
١٩٦٥	٩,٥	١٠٥	٥٣
١٩٩٠	١٧,٩	١٧٨,٢	١١٢,٤
١٩٩٨	٢٢,٥	٢٠٣,٧	١٣١,٦
معدل النمو السكانى			
١٩٦٥-١٩٩٠(٪)	٢,٥	٢,٢	٣,١
١٩٩٠-١٩٩٨(٪)	٢,٨	١,٩	٢,٨
هيكل اعمار السكان (٩٠)			
حتى ٤٠ سنة	٣٨,٣	٣٥,٨	٤٤,٢
من ١٥-٦٤ سنة	٥٨,١	٦٠,٣	٥٣
هيكل اعمار لسكان (٩٨)			
حتى ٤٠ سنة	٤١,٤	٣٦,١	٤٦
من ١٥-٦٤ سنة	١٣	١٣٠	٧١

المصدر : البنك الدولى، تقرير عن التنمية فى العالم سنوات ١٩٩٢ -٢٠٠٢.

الدول النامية منخفضة الدخل وهما باكستان وإندونيسيا حيث يصل مستوى نصيب الفرد من الناتج القومى لعام ١٩٩٨ بدولارات نفس السنة إلى ٤٧٠ دولار فى باكستان و ٦٤٠ دولار فى إندونيسيا أما ماليزيا فتعتبر ضمن الدول النامية متوسطة الدخل حيث يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى فى ماليزيا عام ١٩٩٨ إلى ٣٦٧٠ دولار كما تشير بذلك بيانات الجدول رقم (٢) .

ويلاحظ أيضا من بيانات الجدول رقم (٢) أن إندونيسيا استطاعت أن ترفع من نصيب الفرد من الناتج القومى من ١٦٠ دولار فى المتوسط عام ٦٥ إلى ٥٠٠ دولار عام ١٩٩٠ أى أن متوسط دخل الفرد تضاعف أكثر من ٣ مرات خلال ٢٥ سنة ثم ازداد إلى ٦٤٠ دولار عام١٩٩٨ بينما حققت ماليزيا زيادة بنسبة أقل ٣,٨ عن نفس الفترة . أما باكستان فقد حققت زيادة متواضعة أقل من نصف ما حققته أندونيسيا وماليزيا .

جدول (٢)

نصيب الفرد من الناتج القومى ومعدل نموه فى الدول محل الدراسة

الدولة	نصيب الفرد من الناتج القومى بسعر دولارات ١٩٨٧		نصيب الفرد من الناتج القومى بسعر دولارات ١٩٩٨	عدد مرات الزيادة فيما بين ٦٥-٩٨	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى السنوى ٦٥-١٩٩٠	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى السنوى من ٩٠-١٩٩٨
	١٩٦٥	١٩٩٠				
ماليزيا	٩٥٠	٢٢٣٠	٣٦٧٠	٣,٨	٤	٣,٨
اندونيسيا	١٦٠	٥٠٠	٦٤٠	٤	٤,٥	٢,٤
باكستان	٢٥٠	٣٥٠	٤٧٠	١,٨	٢,٥	١,٧

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم سنوات١٩٩٢ ، ٢٠٠١.

وباستخدام معدل النمو السنوى فى نصيب الفرد من الناتج القومى نلاحظ أن إندونيسيا وماليزيا حققتا معدلا مرتفعا خلال الفترة (٦٥-١٩٩٠) ومن (١٩٩٠-١٩٩٨) حيث وصل فى إندونيسيا إلى ٤,٥٪ و ٢,٤٪ على التوالى عن الفترتين ووصل فى ماليزيا إلى ٤٪ و ٣,٨٪ عن هاتين الفترتين أما فى باكستان فقد حققت معدلا متواضعا يقدر بـ ٢,٥٪ و ١,٧٪ عن نفس الفترتين .

جدول (٣)

هيكل الناتج القومى فى الدول محل الدراسة (١٩٦٥-١٩٩٨)

(المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاج)

الدولة	الزراعة			الصناعة			الخدمات		
	٦٥	٩٠	٩٨	٦٥	٩٠	٩٨	٦٥	٩٠	٩٨
ماليزيا	٢٨	٠٠	١٢	٢٥	٠٠	٤٨	٤٧	٠٠	٤٠
اندونيسيا	٥١	٢٢	١٦	١٣	٤٠	٤٣	٣٦	٣٨	٤١
باكستان	٤٠	٢٦	٢٥	٢٠	٢٥	٢٥	٤٠	٤٩	٥٠

المصدر : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم سنوات ١٩٩٢ ، ٢٠٠١، ص ٢٦٢، تقرير عام ٢٠٠١ ص ٢٦٥ .

أما من حيث هيكل الناتج القومى فتشير البيانات الواردة فى الجدول رقم (٣) إلى انخفاض نصيب القطاع الزراعى مع ارتفاع نصيب كل من قطاعى الصناعة والخدمات خلال الفترة من (١٩٦٥-١٩٩٨) فى كل الدول محل الدراسة مع ملاحظة التحول السريع الذى حدث فى اقتصاد إندونيسيا من الاعتماد على الزراعة التى كانت تمثل نصف الناتج المحلى فى عام ١٩٦٥ وانخفضت إلى أقل من الخمس فى عام ١٩٩٨ مع حدوث ارتفاع كبير فى مساهمة القطاع الصناعى حيث ارتفع من ١٣٪ عام ١٩٦٥ إلى ٤٣٪ عام ١٩٩٨. وأيضا بالنسبة لماليزيا فإن الاهتمام بالصناعة قد أتى بثماره من خلال استراتيجية الإنتاج للتصدير وذلك فى القطاع الصناعى الذى شكل ٢/١ حجم المساهمة النسبية لقطاعات الإنتاج . بينما ظلت باكستان تتناوب فى المساهمة بين القطاعات بصورة متواضعة مثل القطاع الصناعى ٤/١ حجم المساهمات فى هيكل الناتج القومى للدولة وبذلك تظل تفعيلاتها فى عملية التنمية متواضعة .

جدول (٤)

هيكل الصادرات : النسبة المئوية للصادرات من السلع المختلفة

من إجمالى الصادرات فى الدول محل الدراسة(١٩٦٥-١٩٩٨)

الدولة	الوقد والمعادن			سلع زراعية			آلات ومعدات التقل			صناعات تحويلية		
	٦٥	٩٠	٩٨	٦٥	٩٠	٩٨	٦٥	٩٠	٩٨	٦٥	٩٠	٩٨
ماليزيا	٣٠	٣٥	٧	٦٣	٣١	٣	٢	٤٥,١	٢٢	٦	١٩	٧٩
اندونيسيا	٤٤	..	٢٣	٥٤	..	٥	صفر	..	..	١	..	٤٥
باكستان	٢	٧	..	٤١	٢٠	٢	صفر	٤٧,٦	٥٦,٩	٥٧	٤٨	٨٤

المصدر : تقرير التنمية فى العالم سنوات ١٩٩٣ ، ص ٢٦٨ - ٢٦٩ ، البنك الدولى، مؤشرات التنمية فى العالم عام ٢٠٠٠ - البنك الدولى - ص١٩٩ - ٢٠٧.

يلاحظ من الجدول رقم (٤) أن هناك تغيرا ملحوظا فى هيكل الصادرات للدول محل الدراسة لصالح السلع الصناعية فارتفاع نسبة صادرات إندونيسيا إلى ٤٥٪ أيضا ساهمت بنصيب عالى من صادرات الوقود والمعادن كإحدى الدول المصدرة للبترول وانخفض نصيب الصادرات الزراعية طوال الفترة كصورة من صور التحول نحو التصدير الصناعى بدلا من تصدير المواد الأولية. أما باكستان فارتفع نصيب الصادرات للصناعات التحويلية أيضا وانخفضت نسبة صادرات السلع الزراعية وحققت ماليزيا

الطفرة الصناعية من خلال التحول الواضح من الإنتاج للسلع الأولية التى تميزت بها فى عام ١٩٦٥(٦٣٪) والانتقال للإنتاج التصديرى من ٦٪ عام ١٩٦٥ إلى ٧٩٪ عام ٩٨ ١٩ أيضا مع تنوع فى زيادة صادراتها من الآلات ومعدات النقل خلال فترة الدراسة من ٢٪ إلى ٤٥,١٪ ثم الانخفاض إلى ٢٢٪ وبالتالى جاء التغير الهيكلى فى الصادرات لصالح الدول الثلاث محل الدراسة.

٢/٣/٣ مدى انتشار الفقر فى الدول محل الدراسة

على ضوء الخلفية السابقة عن الوضع الاقتصادى والديمجرافى للدول محل الدراسة نحاول تلمس بعض الدلائل التى تساعدنا فى معرفة ما حققته هذه الدول بشأن الإقلال من الفقر والقضاء على التخلف فى عقود التنمية فى السبعينات والثمانينات والتسعينات فى البداية يجب التعرف على حجم الفقر مقيسا بنسبة عدد الفقراء للسكان ونمط توزيع الدخل فى كل من هذه الدول الثلاث:

جدول رقم (٥)

التغيرات في معدل انتشار الفقر في ماليزيا وإندونيسا وباكستان

الدولة والفترة	طول الفترة (بالسنوات)	النسبة المئوية للسكان التى تعيش دون خط الفقر		عدد الفقراء	
		٪ السنة الأولى	السنة الاخيرة	السنة الأولى	السنة الاخيرة
ماليزيا (١٩٧٣-١٩٩٥)	٢٢	٣٧	٤,٣	٤,١ مليون	٨٠٠٠٠٠نسمه
اندونيسيا (١٩٧٠-١٩٩٦)	٢٦	٥٨	٧,٧	٦٧,٩ مليون	١٥ مليون
باكستان (١٩٦٢-١٩٩١)	٢٦	٥٤	٣٤	٢٦,٥ مليون	٤٤,٥ مليون

ملاحظة :-

أ- الأرقام طبقاً لآخر سنة مسح المصدر : السنوات ١٩٩٠-٢٠٠٠ تقرير البنك الدولي ص ٢٣٦، ٢٣٧.

ب- خط الفقر حسب معيار البنك الدولي أقل من دولار يومياً.

يتبين من البيانات الواردة بالجدول رقم (٥) أنه حدث انخفاض ملحوظ فى نسبة الفقراء إلى إجمالى عدد السكان فيما بين بداية الفترة ونهايتها فتعتبر ماليزيا الأولى على مستوى الدول فى محاربتها للفقر (من خلال خطة التنمية القومية) فاستطاعت أن تخفض من نسبة الفقراء إلى ٤,٣٪ خلال ٢٢ سنة كما حققت إندونيسيا نجاحا مماثلا فى تخفيض عدد الفقراء والإقلال من حجم الفقر وخلال فترة أعلى نسبيا من ٦٧,٩مليون نسمة إلى ١٥ مليون نسمة وإذا أخذنا فى الاعتبار معدل النمو السنوى للسكان المرتفع يتضح لنا مدى النجاح المحقق الذى أحرزته إندونيسيا فى التقليل من عدد الفقراء .أما باكستان فقد جاء أداؤها متواضعا حيث ما يزال حوالى ثلث السكان يعيشون تحت خط الفقر بنهاية ١٩٩١ وهى آخر سنة للمسح حسب تقرير البنك الدولى عام ٢٠٠٠ .

ولزيادة توضيح صورة حجم الفقر والإقلال منه فى الدول محل الدراسة نتناول نمط توزيع الدخل فى هذه الدول على اعتبار حقيقة مؤداها أن العبرة ليست بنمط التنمية ولا بمعدل النمو المتحقق وإنما بتوزيع ثمار التنمية ومدى اتسامه بالعدالة - النسبية - من عدمه .

والجدول رقم (٦) يوضح نمط توزيع الدخل فى هذه الدول والنصيب من الاستهلاك.

جدول رقم (٦)

نمط توزيع الدخل فى الدول محل الدراسة (٪)

الدولة	ماليزيا			إندونيسيا			باكستان		
	٦٥	٩٠	٩٨	٦٥	٩٠	٩٨	٦٥	٩٠	٩٨
نصيب اغنى ١٠٪	٤٠	٣٥	٣٨,٤	٤١	٢٧	٢٦,٧	٢٧	٣١	٢٧,٦
نصيب اغنى ٢٠٪	٥٦	٥١	٥٤,٣	٥٢	٤١	٤١,١	٤٢	٤٦	٤١,١
نصيب افقر ١٠٪	..	..	١,٧	..	..	٤	..	..	٤,١
نصيب افقر ٢٠٪	٤	٥	٤,٤	٧	٢١	٩	٨	٨	٩,٥
نصيب افقر ٤٠٪	١١	١٤	..	١٧	٤٢	..	٢١	١٩	..

المصدر : - البنك الدولى - تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ ص ٢٩٢ .

- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١ - البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة - ص ١٨٤ .

يوضح الجدول رقم (٦) نمط توزيع الدخل فى الدول محل الدراسة وكما نلاحظ من البيانات الواردة بالجدول أن أقرب الدول عدالة فى التوزيع هى إندونيسيا وهذا يدلل على أن من السياسات التى اتبعتها أندونيسيا فى التقليل من انتشار الفقر هو انتهاج سياسات إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الدنيا من السكان فبعد أن كان نصيب هذه الطبقات - التى تمثل أفقر ٤٠٪ - ١٧٪ من الدخل الكلى فى عام ١٩٦٥ فإن البيانات تشير إلى أن نصيبها ارتفع إلى ٤٢٪ من الدخل حسب تقدير البنك الدولى عام ١٩٩٠ فى الوقت الذى انخفض فيه نصيب فئة أغنى ١٠٪ من السكان من ٤١٪ إلى ٢٧٪ من الدخل عن نفس الفترة ثم بصورة متقاربة فى عام ١٩٩٧ وهى ٢٦,٧٪ . وهذا السجل من نمط توزيع الدخل يفوق فى نسبة المساواة جميع الدول الواردة بالجدول. ويفسر هذا التقدم فى نمط توزيع الدخل فى إندونيسيا ما قامت به من سياسات اقتصادية استفادت منها الطبقات الفقيرة مثل سياسة المحافظة على استقرار أسعار الأراضى وتوزيع الأراضى على المزارعين توزيعا متساويا نسبيا واستفادة صغار الملاك من دخل الزراعة المرتفع. كما أن إندونيسيا اتبعت استراتيجية تضمنت توفير التعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى على نطاق واسع والدعم القومى للتنمية الريفية. وقد شجع هذا على النمو السريع القائم على الاستخدام المكثف للعمل وهو النمو الذى زاد التحسن فى توزيع الدخل.

أما بالنسبة لماليزيا فيمثل نمط توزيع الدخل حالة من عدم المساواة حيث لم يحدث إلا تحسن طفيف فى هذا النمط خلال الفترة نفسها (١٩٦٥ - ١٩٩٧) حيث إن فئة أغنى ٢٠٪ من السكان تحصل على نصف الدخل الكلى تقريبا عن الفترة كلها أما نصيب فئة أفقر ٤٠٪ من السكان فقد حقق ارتفاعا يمثل ثلاث نقاط فقط ليصل إلى ١٤٪ من الدخل عام ١٩٩٠ مرتفعا من مستوى منخفض يمثل ١١٪ من الدخل عام ١٩٦٥ وهذا يفسر المساعى المبذولة لتوزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة أصحاب البلد (الملايو) أو سياسة البومبترا - (أهل الأرض) التى توجهت إلى زيادة دخول الفئات الملايوية التى تعمل فى القطاعات ذات النصيب الأدنى فنيا فى مجالات الزراعة والرى وأعمال البناء مقابل المجموعة الصينية الثرية التى لها نصيب هام ووافر من التكنولوجيا.

والجدول التالى يوضح متوسط دخل الأسرة الشهرى حسب الأعراق (٩٥/٩٧) :

جدول رقم (٧)

متوسط دخل الأسرة الشهرى حسب الأعراق (١٩٩٥/١٩٩٧)

المجموعة العرقية	الاسعار الجارية رنجت الماليزى	
	١٩٩٥	١٩٩٧
الصينيون	٢٨٩٠	٣٧٣٧
الهنود	٢١٤٠	٢٨٩٦
الملايو (أصحاب البلاد)	١٦٠٤	٢٠٣٨
مجموعات أخرى	١٢٨٤	١٦٨٠

المصدر : مستندات الخطة القومية السابعة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠) .

يتضح من الجدول رقم (٧) التفاوت بين دخول الملايو (أصحاب البلاد المسلمين) حيث يصل متوسط دخل الأسرة فى ١٩٩٥ حوالى ٥٥,٥٪ من متوسط دخل الأسرة الصينية ثم ٥٤,٥٪ عام ٩٧ ويمثل ٧٤,٩٪ من متوسط دخل الهنود فى عام ١٩٩٥ ثم ٧٠٪ عام ١٩٩٧ مما أدى لتدخل الدولة لتوزيع عوائد التنمية على أصحاب البلاد الأصليين .

أما باكستان فتمثل حالة من السكون والثبات فى نمط توزيع الدخل على فئات السكان المختلفة وهذا الوضع يقود إلى التصور بأن باكستان لم تتبع سياسة إعادة توزيع الدخل لمنهج لتقليل انتشار الفقر أى أن باكستان اتبعت طرقا للتنمية لا تقوم على المساواة بالرغم من نجاحها فى تخفيض نسبة عدد الفقراء لإجمالى عدد السكان كما تم توضيحه مسبقا .

٣/٣/٣- تلبية الاحتياجات الأساسية فى الدول محل الدراسة

لدراسة ما حققته الدول الثلاث (ماليزيا -إندونيسيا - باكستان) من تقدم فى تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها خلال فترة الدراسة (١٩٦٥ - ١٩٩٨) تستخدم عدة مؤشرات تعبر عن تلك الاحتياجات وهى مؤشرات تتعلق بالصحة وأخرى بالتعليم ويعتبر العمر المتوقع عند الولادة من المؤشرات الأساسية التى يعتمد عليها فى اختبار مدى التقدم الذى حدث فى نوعية الحياة حيث إن العمر المتوقع عند الولادة يعكس التغير الذى حدث فى كثير من المؤشرات ومنها التعليم والتغذية ووفرة المسكن الصحى وما يشتمل عليه من وفرة المياه الصالحة للشرب ومرافق الصحة العامة فكل ذلك يؤثر بلا شك فى العمر المتوقع أن يعيشه الفرد - بإذن الله - عند الولادة.

١- مؤشرات الصحة:

١-١ العمر المتوقع عند الميلاد

يتناول الجدول رقم (٨) التقدم المحرز فيما يتعلق بالقاء على قيد الحياة فى ماليزيا، وإندونيسيا وباكستان والدول النامية والدول مرتفعة الدخل.

جدول رقم (٨)

(التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة)

الدولة	١٩٧٠-١٩٧٥	١٩٩٥-٢٠٠٠	الزيادة فيما بين ١٩٧٠-٢٠٠٠	
			سنوات	٪
ماليزيا	٦٣	٧٢	٩	١٤,٢
اندونيسيا	٤٩	٦٥	١٦	٣٢,٦
باكستان	٤٩	٥٩	١٠	٢٠,٤
الدول النامية	٥٥	٦٤		
الدول مرتفعة الدخل	٧٢	٧٧		

المصدر: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١ - البرنامج الإنمائى الأمم المتحدة - ص١٦٧- ١٦٨

ملاحظة : الزيادة ونسبتها حسبت بواسطة الباحث .

يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) و بتفحص التطور الذى حدث فى مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد حدوث تحسن ملحوظ بنسبة تتراوح ما بين ١٤,٢٪ فى ماليزيا إلى ٣٢,٦٪ فى إندونيسيا حيث ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد (٤٩ سنة) عام ١٩٧٠ إلى ٦٥ سنة عام٢٠٠٠ أى بزيادة ١٦سنة خلال عقود ثلاثة وهى زيادة فاقت ما أحرزته الدول النامية ككل أما ماليزيا فإن انخفاض النسبة المئوية التى حققتها فى العمر المتوقع عند الميلاد خلال الفترة (١٤,٢٪) فيعود إلى أنها بدأت بعمر متوقع عند الميلاد عام١٩٧٠ يعادل أو يقارب ما حققته إندونيسيا خلال عقود ثلاثة. وقد حققت ماليزيا عمرا متوقعا عند الميلاد يقارب ما حققته الدول مرتفعة الدخل. أما عن باكستان فقد كان أداؤها متواضعا فى مجال التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة حيث إنها بدأت فى عام ١٩٧٠ بعمر متوقع عند المولد يكافئ مثيله فى إندونيسيا ولكنها لم تصل إلى ما وصلت إليه إندونيسيا عن نفس الفترة حيث حققت (٥٩ سنة) مقارنة بما حققته إندونيسيا (٦٥ سنة). ويستنتج من ذلك أن هذا الارتفاع فى العمر المتوقع عند الميلاد وفى كل من إندونيسيا وماليزيا جاء فى نفس الوقت الذى حققت فيه الدولتان نموا مرتفعا فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى خلال الفترة (١٩٩٠- ١٩٩٨) حيث حققتا ٢,٤٪ و ٣,٨٪ جدول رقم (٢) مما يشير إلى أن تحقيق النمو الاقتصادى يساعد فى زيادة تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. وهو ما تشير إليه نتائج

متواضعة بالنسبة لباكستان فيما يتعلق بمؤشر العمر المتوقع عند الميلاد خلال عقود التنمية الثلاث حيث حققت معدلا منخفضا فى متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨) قدره ١,٧٪ .

١-٢ معدل وفيات الاطفال لكل الف من المواليد.

يتضمن الجدول رقم (٩) معدل وفيات الاطفال لكل ألف من المواليد فى ماليزيا واندونيسيا وباكستان والدول النامية والدول مرتفعة الدخل.

جدول رقم (٩)

معدل وفيات الأطفال لكل الف من المواليد

الدولة	١٩٦٥	١٩٩٩	النقص فيما بين ١٩٦٥-١٩٩٩	النسبة المئوية للنقص
ماليزيا	٥٥	٨	٤٧	٨٥,٤
اندونيسيا	١٢٨	٣٨	٩٠	٧٠,٣
باكستان	١٤٩	٨٤	٦٥	٤٣,٦
الدول النامية	١٠٩	٦١	٤٨	٤٤
الدول مرتفعة الدخل	٢١	٦	١٥	٧١,٤

المصدر : - تقرير البنك الدولي عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ ، ص ٢٤٢ .
- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١ - البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ص ١٦٨ .
ملاحظة : النقص والنسبة فيما بين ١٩٦٥- ١٩٩٩ حسبتا بواسطة الباحث.

من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (٩) يلاحظ أنه فيما عدا باكستان التى ما زال معدل وفيات الأطفال بها يفوق متوسط ما حققته الدول النامية ككل من تخفيض لهذا المعدل بنهاية فترة ١٩٩٩ فإن دولتى ماليزيا وإندونيسيا حققتا انخفاضا يمثل ٨٥,٤٪ بالنسبة لماليزيا ، ٧٠,٣٪ بالنسبة لاندونيسيا . ومن الملاحظ ضيق الفجوة فر ها المعدل بين ماليزيا والدول المتقدمة مما يوضح اهتمام ماليزيا بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالصحة ويليها إندونيسيا التى ما زال الفرق بينها وبين الدول مرتفعة الدخل كبيرا إلا أنها تفوقت على الدول النامية .

١-٣ نصيب الفرد من الامداد اليومى من السعرات الحرارية

يتضمن الجدول رقم (١٠) نصيب الفرد من الامداد اليومى من السعرات الحرارية فى ماليزيا واندونيسيا وباكستان والدول النامية والدول مرتفعة الدخل.

جدول رقم (١٠)

نصيب الفرد من الامداد اليومى من السعرات الحرارية

الدولة	١٩٦٥	١٩٩٧	الزيادة فيما بين ١٩٦٥-١٩٩٧	النسبة المئوية للزيادة	النسبة الى نصيب الفرد فى الدول مرتفعة الدخل
ماليزيا	٢٣٥٣	٢٩٧٧	٦٢٤	٢٦,٥	٨٧,٢
اندونيسيا	١٧٩٠	٢٨٨٦	١٠٩٦	٦١,٢	٨٤,٥
باكستان	١٧٧٣	٢٤٧٦	٧٠٣	٣٩,٦	٧٢,٥
الدول النامية	٢٠٩٦	٢٦٦٣	٥٦٧	٢٧	٧٨
الدول مرتفعة الدخل	٣٠٨٧	٣٤١٢	٣٢٥	١٠,٥	

المصدر : تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ ,ص ٢٤٣ .
تقرير التنمية البشرية إصدار البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠ - ص١٦٨

بإلقاء نظرة على البيانات الواردة بالجدول رقم (١٠) نلاحظ تقدما ملموسا فى كل من الدول الثلاثة فيما يتعلق بنصيب الفرد من الإمداد اليومى من السعرات الحرارية خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٧) ويتضح أيضا تضييق الفجوة بين ماليزيا والدول مرتفعة الدخل حيث حققت ماليزيا عام ١٩٩٧ (٢٩٧٧) سعرا حراريا يوميا بالمقارنة بالدول مرتفعة الدخل حيث مثلت ٨٧٪ من المستوى السائد فى الدول المرتفعة الدخل تليها إندونيسيا التي مثلت ٨٤,٥٪ ثم باكستان والتى جاء أداؤها أيضا ضعيفا وحققت نسبة قدرها ٧٢,٥٪ من المستوى السائد للدول مرتفعة الدخل وبأقل من الدول النامية التى مثل فيها نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية نسبة ٧٨٪ من المستوى السائد فى الدول مرتفعة الدخل.

ولأن مؤشر الإمداد اليومى من السعرات الحرارية لا يشير بصورة كافية إلى تقدم هام فى هذه الدول على اعتبار أن هذا الإمداد قد يكون مبعثه النشويات رخيصة الثمن، فإن الاستدلال بمؤشرات أخرى مثل الإمدادات بالبروتين والدهون تكون أقرب تصور للتطور الذى حدث فى الدول الثلاث محل الدراسة وهى كالتالى :

جدول رقم (١١)

نصيب الفرد اليومى من إمدادات البروتين (بالجرام)

الدولة	١٩٧٠	١٩٩٧	معدل التغير بالزيادة(٪)	النسبةالى نصيب الفرد فى الدول مرتفعة الدخل
ماليزيا	٥٠,٦	٧٥	٤٨,٣	٧١,٤
اندونيسيا	٣٨,٨	٦٧	٧٢,٧	٦٣,٨
باكستان	٥٥,٢	٦١	١٠,٦	٥٨
الدول النامية	..	٥١		
الدول مرتفعة الدخل	..	١٠٥		

المصدر: تقرير التنمية البشرية - ٢٠٠٠ - البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - ص ص ٢٣٨ و ٢٣٩.

ملاحظة : أ- نصيب الفرد يشير إلى المقدار المتاح للاستهلاك البشرى فى هذه الدول ولا يشير بالضرورة إلى ما يستهلكه الفرد .

ب- نصيب الفرد عام ١٩٧٠ والنسبة إلى نصيب الفرد فى الدول المتقدمة محسوبان بواسطة الباحث .

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (١١) أن هناك تحسنا ملحوظا فى استهلاك البروتين للدول محل الدراسة فقد زاد فى ماليزيا بنحو ٢٥ جرام عن الفترة (١٩٧٠- ١٩٩٧) ووصل إلى ٧٥ جرام وبما يقارب ثلاثة أرباع نصيب الفرد فى الدول مرتفعة الدخل ، أما إندونيسيا فقد ارتفع فيها نصيب الفرد من استهلاك البروتين من ٣٨,٨ جرام عام ١٩٧٠ إلى ٦٧ جرام عام ١٩٩٧ بزيادة قدرها ٧٢,٧ ٪ وبذلك تفوقت على ماليزيا التى بدأت بنصيب عال للفرد عام ١٩٧٠ ومثلت إندونيسيا نسبة ٦٣,٨٪ من نصيب الفرد من إمداد البروتين اليومى فى الدول المتقدمة ، وتأتى باكستان فى المؤخرة كأداء ضعيف لما حققته فى زيادة نصيب الفرد من الإمداد اليومى للبروتين حيث حققت زيادة قدرها ١٠,٦ ٪ عن نفس الفترة (١٩٧٠-١٩٩٧) حين بدأت بنصيب عال يفوق ما بدأت به ماليزيا حيث وصل نصيب الفرد من الإمداد اليومى للبروتين إلى ٥٥,٢ جرام بينما كان عن نفس هذه الفترة فى ماليزيا ٥٠,٦ ووصل إلى ٦١ جرام فى باكستان وبمعدل زيادة قدرها ١٠,٦ عن نفس الفترة. ويظل أداؤها بالتالى ضعيف بالنسبة لباقى الدول محل الدراسة بينما مثل فيها نصيب الفرد عام ١٩٩٧ نسبة ٥٨٪ بالنسبة لنصيب الفرد فى الدول المتقدمة وبارتفاع طفيف عن بقية الدول النامية .

جدول رقم (١٢)

نصيب الفرد من الإمداد اليومى من الدهون للدول محل الدراسة (بالجرام)

الدولة	١٩٧٠	١٩٩٧	معدل التغير بالزيادة(٪)	النسبةالى نصيب الفرد فى الدول مرتفعة الدخل
ماليزيا	٥٤,٦	٨٧	٥٩,٤	٦٤,٩
اندونيسيا	٢٦,٦	٥٧	١١٤	٤٢,٥
باكستان	٣٣,٩	٦٥	٩١,٦	٤٨,٥
الدول النامية	..	٣٤		
الدول مرتفعة الدخل	..	١٣٤		

المصدر: تقرير التنمية البشرية - ٢٠٠٠ - البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة - ص ٢٣٩ . ٢٣٨

ملاحظة أ- نصيب الفرد يشير إلى المقدار المتاح للاستهلاك البشرى فى هذه الدول ولا يشير بالضرورة إلى ما يستهلكه الفرد .

ب- نصيب الفرد عام ١٩٧٠ والنسبة إلى نصيب الفرد فى الدول المتقدمة محسوبان بواسطة الباحث.

يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول رقم (١٢) حدوث تحسن ملموس فى الدول محل الدراسة ففى ماليزيا حدثت زيادة فى معدل الاستهلاك خلال الفترة(١٩٧٠-١٩٩٧) قدرها ٥٩,٤٪ وكانت قد بدأت أيضا بنصيب للفرد عال قدره ٦٠ جرام تقريبا فى بداية الفترة بينما مثل نصيب الفرد فيها ما نسبته ٦٤,٩ ٪ من نصيب الفرد فى الدول مرتفعة الدخل بينما يتضح وجود ارتفاع فى نصيب الفرد من الإمداد اليومى للدهون فى إندونيسيا ، حيث وصل إلى معدل زيادة قدرها ١١٤ ٪ خلال نفس الفترة وبنسبة ٤٢,٥ ٪ من استهلاك الفرد اليومى بالنسبة للدول مرتفعة الدخل ،تأتى باكستان لتحقق زيادة قدرها ٩١,٦ ٪ فى خلال نفس الفترة ، وإن كانت قد بدأت بنصيب أعلى نسبيا من إندونيسيا فى ١٩٧٠ وتحقق نسبة ٤٨,٥٪ كنسبة من إجمالى نصيب الفرد فى الدول مرتفعة الدخل .

٢- مؤشرات التعليم

يتم تناول مؤشرات التعليم التى تدل على مدى تقدم العنصر البشرى فى الدول محل الدراسة على اعتبار أن العنصر البشرى هو صانع التنمية وهدفها ويتم استعراض مؤشرين اساسيين هما معدل امية الكبار ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى كمؤشرين لهما علاقة فى تحقيق التقدم المنشود.

جدول رقم (١٣)

معدل أمية الكبار

الدولة	١٩٧٠	١٩٩٧	نسبة النقص فيما بين (٪) ١٩٧٥-١٩٩٩
ماليزيا	٤٠	١٣	٢٧
اندونيسيا	٣٨	١٤	٢٤
باكستان	٧٩	٥٥	٢٤
الدول النامية	٦٢	٣٩	٢٣

المصدر : - تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ ، ص ٢٤٤ .

- تقرير التنمية البشرية ٢٠٠١ - البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ص ١٤١ .

ملاحظة : النسبة حسبت بواسطة الباحث .

٢-١ معدل أمية الكبار :

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٣) أن نسبة الأمية انخفضت فى كل من ماليزيا وإندونيسيا وباكستان. ففى ماليزيا وإندونيسيا وصلت النسبة إلى ١٣٪ و ١٤٪ على التوالى بينما تصل فى باكستان على رغم الانخفاض الكبير الذى حدث من عام ١٩٧٥ حتى ١٩٩٩ من ٧٩٪ إلى أكثر من نصف السكان تقريبا وهو مستوى يفوق ما حققته الدول النامية منخفضة الدخل التى يصل معدل الأمية فيها فى المتوسط إلى ٣٩٪ .

٢-٢ نسبة القيد فى التعليم الابتدائى

يتضمن الجدول رقم (١٤) نسبة القيد فى التعليم الابتدائى فى ماليزيا واندونيسيا وباكستان والدول النامية والدول مرتفعه الدخل.

جدول رقم (١٤)

نسبة القيد فى لتعليم الابتدائى

الدولة	١٩٦٥ (٪)	١٩٩٩ (٪)	الزيادة فيما بين ١٩٦٥-١٩٩٩ (٪)
ماليزيا	٩٠	١٠٢	١٢
اندونيسيا	٧٢	٩٧	٢٥
باكستان	٤٠	..	..
الدول النامية	٧٨	٨٥	٧
الدول مرتفعة الدخل	٨٣	٩٧	١٤

المصدر : - تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم ١٩٩٢ ، ص ٢٤٥ .
- تقرير البنك الدولى ٢٠٠٠ ص٢٤١ .
ملحوظة: تشير النسبة التى تفوق ١٠٠٪ إلى الفرق بين تقديرات السكان فى سن الدراسة وبيانات الالتحاق المبلغة .

ويرتبط مؤشر معدل أمية الكبار بالمؤشر الثانى وهو مدى انتشار التعليم الابتدائى. حيث تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١٤) إلى وجود هذا الترابط. فيلاحظ أن كلا من ماليزيا وإندونيسيا اللتين استطاعتا تخفيض معدل الأمية إلى ١٣٪ و١٤٪ على التوالى - جدول رقم ١٣- فإنهما استطاعتا تحقيق معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى وصل إلى ١٠٠٪ فى ماليزيا و ٩٧٪ فى إندونيسيا وذلك فى عام ١٩٩٩مع ملاحظة انخفاض هذه النسبة لباكستان وهى تنسجم مع النسب المرتفعة التى لاحظناها فى معدل أمية الكبار. كما تلاحظ أن التعليم الأولى بالنسبة لماليزيا وإندونيسيا يقترب تماما من نسب ومعدلات الدول مرتفعة الدخل.

٤/٣ مدى الاقتراب أو الابتعاد عن النموذج الإسلامى للتنمية :

١/٤/٣ تقويم التجربة الماليزية على ضوء النموذج التنموى الإسلامى :

تبين من دراسة تجربة ماليزيا أنها حققت نموذجا متميزا فى محاولاتها التنموية وفقا للإطار الإسلامى، مؤكدا على العلاقة الإيجابية لفاعليات التنمية فعليا ، فبمقارنة النموذج الإسلامى للتنمية- كما أشرنا إليه ضمن محور البحث الأول- بما تحقق من تنمية على أرض الواقع الماليزي

يتضح وجود اتفاق كبير بين النموذج والتطبيق كما يبدو من استرجاع بعض العناصر السابق ذكرها كالآتى:

١- بالنسبة للعنصر الأول وهو المرتبط بالعقيدة الإسلامية وصحة الإيمان ، فالإسلام يربط التنمية بالعقيدة ويجعل القضاء على الفقر والتخلف فريضة ومن ثم تعمل التنمية هنا لتحقيق صالح الأفراد فى الدنيا والآخرة. لذلك فإن الإسلام بالنسبة للملايا ليس مجرد ديانة ولكنه كان دائما مكونا محوريا من مكونات أسلوب المالاى فى الحياة. كما أن نظام القيم الاجتماعية للمالاى مرتبط ارتباطا وثيقا بالإسلام ، ومما ساعد على عمق تمسك المالايا بالقيم الإسلامية وجود مجموعات عرقية غير مسلمة تكاد تشكل نصف السكان ، ومن ثم شكل الإسلام بالنسبة للملايا أساس الهوية القومية وأداة التمسك الاجتماعى فى مواجهة الآخرين .

٢- بالنسبة لعنصر عمارة الإنسان فقد سجلت ماليزيا اقترابا واضحا من الفكرة التنموية فى الإطار الإسلامى ، فقد زاد المكون الإسلامى فى برامج التنمية البشرية ، كما أصبحت المعرفة الدينية أحد الموضوعات الإجبارية فى المدارس والجامعات ، وتم إنشاء الجامعة الإسلامية لتكون معينا خاصا للتعاليم الإسلامية ، وإن كانت هذه خطوات هامة وسريعة ، إلا أنها قليلة ويعزوها الكثير من التطبيقات الهامة لعمارة الإنسان وفق المنهج الإسلامى للتنمية .

٣- بالنسبة لفريضة الزكاة كأحد المكونات الأساسية للمنهج الإسلامى للتنمية ، فإنها غائبة عن التطبيق الفعلى وتتم بجهود تطوعية وليست بصورة سلطوية مما يقوض بذلك ويقلص من التنمية الاقتصادية والفعل الحضارى والعمرانى للدولة .

٤- إذا كان تحقيق النموذج الإسلامى فى التنمية والقضاء على التخلف يتطلب توفير حد الكفاية والقضاء على حدة الفقر فى المجتمعات الإسلامية، فإن ماليزيا ضمن هذا السياق نجحت إلى حد كبير فى القضاء على حدة الفقر فقد اهتمت بما تؤول إليه حالة الفرد لو أنها وفرت له المزيد من الرعاية الصحية وتوفير قدر هام ومرموق من التعليم منذ الطفولة لتصل بالفرد إلى أن يكون مؤهلا للقضاء على فقره بل ومساهما فى إحداث العملية التنموية قضاء على التخلف. وفى هذا السياق قضت على حدة الفقر من خلال آلية صعود التنمية البشرية .

٥- إذا كانت التنمية فى الإسلام والقضاء على التخلف فى المفهوم الإسلامى تؤكدان ضرورة

البحث العلمى فى مختلف المجالات حيث يوفر الإسلام أقوى الدوافع لدى الإنسان لتحقيق أرقى درجات العلم والتعليم للوصول إلى تطبيقات (تقنيات) تمكن الإنسان من الانتفاع بما سخره الله له، فإن النموذج الماليزى قد نجح إلى حد كبير فى الاستفادة من مدخلات ومخرجات عملية البحث العلمى. حيث جعل عناصر التقدم المادى ضمن خطة تستثمر العلم والتكنولوجيا والبحث العلمى كمكونات أساسية فى التخطيط والقضاء على التخلف التكنولوجى. فى إطار ذلك تم تخصيص أكثر من ٣ ٪ من عوائدها للبحث العلمى لتطوير الإنتاج وقوة العمل ومن ثم تحسين أحوال المعيشة (كمدخلات) والوصول بذلك إلى نسبة عالية من الصادرات الإلكترونية تصل إلى ٥٣ ٪ من إجمالى صادرات ماليزيا (كمخرجات).(١١٠)

٦- إذا كان النموذج الإسلامى للتنمية يتجه للاستفادة من التجارب الناجحة فى مجال التنمية فى إطار منظومة القيم الإسلامية، فإن ماليزيا قد اتجهت نحو التوصول إلى نموذج تنموى يقوم على الاستفادة من المهارات التكنولوجية الغربية، مع عدم التضحية بالقيم الثقافية الإسلامية. وبذلك استطاعت تحقيق نموذج تنموى طيب من خلال التوفيق بين استيعاب التكنولوجيا الغربية وتطويرها فى إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية .

٧- من أهم ما يصل إليه الاقتصاد الناجح لأى دولة هو تحقيق العدالة الاجتماعية لأفراده أى توزيع ثمار عملية التنمية على أفراد المجتمع وهو ما لم يتحقق بصورته المبتغاة فى التجربة الماليزية على اعتبار استئثار الصينيين والمجموعات العرقية الأخرى بنصيب وافر من التنمية الاقتصادية على حساب الملايو أصحاب البلاد. وفى هذا الإطار تتم محاولات جادة لتهيئة المناخ الاقتصادى للملايو وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والدخول في مشروعات القطاع الصناعى والتكنولوجى الذى يستأثر به الصينيون والهنود مع إعطائهم المزيد من فرص الترقى فى الوظائف الحكومية واكتساب المهارات العليا وذلك دون الإضرار بالمجموعات العرقية الأخرى.

٢/٤/٣ تقويم التجربة الإندونيسية على ضوء النموذج التنموى الإسلامى :

تبين من دراسة تجربة إندونيسيا فى التنمية وفق الإطار الإسلامي أنها قد توصلت إلى صيغة توفيقية بين مفاهيم الإسلام التنموية ومفاهيم الديمقراطية الاقتصادية ومن ثم برزت أهمية المفاهيم الإسلامية كأساس التغيير الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لإرساء قواعد مجتمع متقدم عادل .

وبمقارنة النموذج الإسلامى للتنمية بما تحقق من تنمية على أرض الواقع الإندونيسى يتضح وجود اتفاق كبير بين النموذج والتطبيق كما يبدو من استرجاع بعض العناصر التالية :-

١- الإسلام ضمن التجربة الإندونيسية لم يشكل أى عائق للتنمية كما ترى بعض الافتراضات الغربية بل على العكس قام بدور محرك للمطالب الشعبية فى ظل صعود عناصر القوى الإسلامية وتأثيرها وهو ما يؤكد أهمية الإسلام كمرجعية دينية جذبت كثيرا من التوجهات السياسية فى فترة مبكرة من التاريخ السياسى للدولة، وضمن هذه الصيغة فإن عناصر الثقافة التقليدية ظلت تعترف بالدين كركن هام وهو ما عرف بديمقراطية البانكاسيلا والتى شغل منها البعد الروحى مساحة لا يستهان بها، كما تبوأت فيها مقتضيات التنمية والقضاء على التخلف موقع الصدارة. ومن ثم لم يغفل هذا النموذج حقيقة الإسلام كأصل دافع فى العملية التنموية والقدرة على إعطائها جوهرها العمرانى.

٢- فى إطار الاهتمام بالعنصر الإنسانى فى إندونيسيا ، فقد تم إدراج المواد الدينية بشكل إلزامى فى المدارس الحكومية التابعة لوزرة التعليم ، كما تم إنشاء المدارس الإسلامية الخاصة لتعليم أمور الدين والعبادات وغيرها ، وانشىء العديد من الجمعيات الخيرية الإسلامية كمنظمات غير حكومية تهتم بالبعد الإنسانى وتنشئة الأفراد ، ولكن هذه الخطوات تمثل خطوات ضعيفة، وتم أخذها نتيجة لضغوط شعبية وليست بصورة اختيارية من الدولة نفسها .

٣- بالنسبة لفريضة الزكاة لا توجد بصورة سلطوية تأخذها الدولة وتقوم بتوزيعها ، ولكن هناك الجمعيات الخيرية التى تقوم بهذا الدور بصورة تطوعية .

٤- حققت إندونيسيا معدلات مناسبة من توفير حد الكفاية وتوفير الاحتياجات الأساسية والقضاء على حدة الفقر وتقليل الفجوات بين الأغنياء والفقراء بصورة متقاربة فى عام ١٩٩٧ وهى ٢٦,٧٪ وهذا السجل من نمط توزيع الدخل يفوق فى نسبة المساواة بقية الدول محل الدراسة .

٥- تحققت فى النموذج الإندونيسى صورة هامة وعالية من عدالة التوزيع فى الدخل مع تحقيق مستوى مناسب من المعيشة للأفراد وفق حد الكفاية فى المنظور الإسلامى للتنمية بتخفيض حدة الفقر. إلا أن هناك خللا فى التوزيع العادل لبعض المناطق والتى يقطن أغلبها المسلمون مثل إقليم آتشيه الذى يتمتع بثقل اقتصادى كبير حيث يقدم ١٥٪ من الصادرات الإندونيسية من النفط

والغاز بينما لا يحصل فى المقابل على ثمار التنمية ، حيث يتسم سكانه بالفقر الشديد وتراجع الوضعية التعليمية. وبالتالى فإن شعار التنمية الثلاثية التى تمثلت أهم أبعادها فى "ضمان التوزيع العادل لعوائد التنمية" يبقى شعارا دونما تطبيق كلى فى بعده الواقعى .

٦- توصلت إندونيسيا إلى عناصر معادلة وصيغة توفيقية بين القدرات التنموية النابعة من المفاهيم الإسلامية من جانب ومتطلبات الديمقراطية الليبرالية .

٧- من جانب آخر فى إطار هذا السياق الذى يتمتع بأكبر قدر من المرونة لم تكن لإندونيسيا نظرية اقتصادية إسلامية أو نظرية تنموية من المنظور الإسلامى للقضاء على التخلف الاقتصادى، وإنما ظلت هذه الرؤى ضمن توجهات اقتصادية إسلامية تعمل فى شكل متناسق مع المفاهيم والقدرات التنموية الأخرى. ومن ثم شكل الإسلام التنموى أحد قوة الدفع وليس القوة الوحيدة لدفع عجلات التنمية.

٣/٤/٣- تقويم التجربة الباكستانية على ضوء النموذج التنموى الإسلامى :

تبين من دراسة تجربة باكستان - وهى الدولة التى نشأت فى البداية لكى تكون دولة إسلامية أنها أخفقت فى تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن الإطار الإسلامى للتنمية. فبمقارنة النموذج الإسلامى للتنمية بما تحقق من تنمية على أرض الواقع الباكستانى يتضح الفارق الكبير بين النموذج والتطبيق كما يبدو من استرجاع بعض العناصر السابق ذكرها كالآتى : -

١- فإذا كان الإسلام يربط التنمية بالعقيدة ويجعل القضاء على الفقر والتخلف فريضة ومن ثم تعمل التنمية لتحقيق صالح الأفراد فى الدنيا والآخرة ، فإن النخب التى توالت على حكم باكستان قد طرحت شعارات وسياسات لم يدخل معظمها حيز الواقع . حيث فرضت هذه النخب أيديولوجية دينية مقبولة لدى الجماهير وبما يعرف بالأسلمة الفوقية (تركيب مفاهيم إسلامية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المؤسسات التقليدية لتبرير الحفاظ على شرعية النخب الحاكمة) والتى كان الغرض منها هو إخضاع النظام الاجتماعى لسيطرة ورقابة هذه النخب ومن ثم تحقيق مصالحها الخاصة التى ترتبط بصورة كبيرة بمصالح الغرب الرأسمالى .

٢- لم تعمل هذه الأيديولوجية على بناء المجتمع الباكستانى على أساس إسلامى صحيح إذ كان هدفها إخضاع الأفراد وإضفاء الشرعية على الظلم والاستغلال، وهو الأمر الذى يؤدى إلى

انفصال الشعب عن النخبة الحاكمة وتصاعد حركة المعارضة الإسلامية وتزايد دور العنصر الخارجى فى سياسات البلاد ، الأمر الذى يؤثر بالسلب على التنمية والاستقرار السياسى والاجتماعى وينبئ بمزيد من التبعية والاعتماد على الغير .

٣- بالنسبة لمحور عمارة الإنسان ، فقد كونت الثقافة الإسلامية محورا هاما من محاور تشكيل البنية الإنسانية للفرد فى باكستان مما أفرز العديد من الأجيال التى طالبت بتطبيق الدستور الإسلامى وإقامة المدارس الإسلامية وغيرها ، إلا أن ما تم تطبيقه هو وضع أسماء إسلامية على المدارس والمعاهد دون الاهتمام بالمضمون.

٤- فى مجال تطبيق الزكاة ففى باكستان فرض قانون الزكاة والعشور فى عام ١٩٨٠ وجرى بموجبه فرض الزكاة على كل مواطن أو منشأة مسلمة فى الباكستان أو أى شركة يملك أغلبيتها مسلمون. وتحصل الزكاة على وعاء عريض وهو يشتمل على الودائع الادخارية وعلى كل الوثائق الادخارية. بجانب ذلك نظام العشور أى الزكاة على الأرض الزراعية وهى ٢٠ ٪ من الإنتاج الزراعى، إلا أنه فى الواقع العملى لم يتم تفعيله .(١١١)

٥- مثلت تجربة باكستان - وفق الإطار التنموى الإسلامى - فى توفير حد الكفاية والقضاء على الفقر وفقا للأرقام السابقة أداء ضعيفا ونتائج متوسطة بالنسبة للدول محل الدراسة .

٦- إذا كان النموذج الإسلامى للتنمية يتجه للاستفادة من التجارب الناجحة فى مجال التنمية فى إطار منظومة القيم الإسلامية فإن باكستان لم تقم إلا بالأخذ والنقل من النماذج الغربية للتنمية وفرضها على الإطار السياسى الاقتصادى والاجتماعى، دون محاولة لمراعاة سمات النموذج الإسلامى للتنمية مما يعبر عن تنمية التخلف وليس التنمية الاسلامية .

٧- إذا كانت التنمية فى الإسلام تعمل على أساس تحقيق المستوى المناسب لكل إنسان بما يحقق العدالة الاجتماعية فإن هذا العنصر لم يتحقق حيث توجد فوارق كبيرة بين طبقات الشعب الباكستانى كما تسود الأمية ويعانى قطاع الخدمات من تدهور فادح فى الصحة والمياه والإسكان .

ومما سبق يتبين وجود اختلافات بين النموذج الإسلامى للتنمية والواقع التنموى المطبق فى باكستان، حيث لم تستق إطارها المرجعى من المنهج الإسلامى. وبالتالى تعتبر الخبرة الباكستانية فى التنمية الاقتصادية وفقا للمنهج الإسلامى للتنمية خبرة سلبية لا يشكل الإسلام رؤيتها التنموية

والمرجعية، بل هو أحد عناصر القدرة الرمزية للسلطة تحاول استغلاله ضمن حركتها السياسية لا عناصر البناء التنموى والعمرانى .

الخلاصة :

ناقش التحليل محور التطور الاقتصادى والآثار التنموية والتطور الاقتصادى للدول محل الدراسة عن فترة طويلة نسبياً (١٩٦٥ - ١٩٩٨) وهى ماليزيا وإندونيسيا وباكستان وقد تم تناول هذا المحورفى ثلاثة فروع اهتم الأول بالخصائص السكانية والنمو الاقتصادى مقاساً بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومى فى الفترة (١٩٦٥ - ١٩٩٨) هذا إضافة إلى استعراض خصائص كل اقتصاد من هذه الاقتصاديات الثلاثة باستخدام بيانات عن الهيكل الاقتصادى وهيكل الصادرات. بينما اهتم الثانى بحجم ومدى انتشار الفقر فى الدول محل الدراسة وتوزيع الدخل على اعتبار أن الأهمية تبقى لنمط توزيع الدخل أو توزيع عوائد التنمية والتى تعتبر أهم من تحقيق معدلات مرتفعة من الأداء الاقتصادى المتمثل فى معدلات نمو مرتفعة ، حيث إن العبرة تبقى بمدى توزيع ثمار هذه التنمية ومدى اتسامها بالعدالة الاجتماعية من عدمه.

واهتم الفرع الثالث بالتعرف على تلبية الحاجات الأساسية للسكان من خلال مؤشرات تتعلق بالصحة والتعليم كأهم ركيزتين للقضاء على التخلف والخروج من دائرية الفقر. وتم تحليل مؤشرات خاصة بذلك منها العمر المتوقع عند الميلاد ومعدل وفيات الأطفال ونصيب الفرد من الإمداد اليومى من السعرات الحرارية والبروتين والدهون ومعدل أمية الكبار ومعدل الالتحاق بالتعليم الابتدائى وجاءت التحليلات تشير إلى بعض النتائج التالية :-

١- تمكنت ماليزيا من تحقيق طفرة كبيرة فى مستوى دخل الفرد بحيث أصبحت فى عام ١٩٩٠ فى عداد الدول النامية ذات الدخل المتوسط المرتفع كما استطاعت تغيير الهيكل الإنتاجى لأنواع اقتصادها بعدما كانت تعتمد على إنتاج وتصدير عدد قليل من السلع الأولية الزراعية . إضافة إلى ذلك فإن مؤشرات الاحتياجات الأساسية تشير إلى أن ماليزيا أحرزت تقدما كبيرا فى تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها. إلا أن الملاحظ أن ماليزيا من الدول التى لم تتبع أسلوب إعادة توزيع الدخل مع تحقيق التنمية ، كما شاهدنا من نمط توزيع الدخل فى ماليزيا والتفاوت الصريح لصالح الصينيين والهنود على حساب أصحاب الأرض الملايو .

٢- بالرغم من أن إندونيسيا تعد ضمن الدول النامية ذات الدخل المنخفض والتى تتسم بارتفاع عدد سكانها - حيث تعتبر خامس دول العالم من حيث عدد السكان - إلا أنها استطاعت أن تحقق تقدما ملموسا فى مجال النمو الاقتصادى، وفى نفس الوقت فى تلبية الاحتياجات الأساسية (بوابة الخروج من التخلف). إضافة إلى أنها استطاعت أن تحقق انخفاضا ملحوظا فى عدم المساواة فى توزيع الدخل على طبقات المجتمع حيث ارتفع فيه نصيب أفقر ٤٠ ٪ من السكان وانخفض نصيب أعلى ٢٠٪ من السكان وبالتال يعد أهم ثمار التنمية وهو توزيع عوائدها.

٣- تمثل باكستان حالة من الحالات التى تعانى من بطء نمو الناتج الفردى وفقر فى الموارد وسرعة فى الزيادة السكانية وسوء فى توزيع الدخل، مما انعكس على ضعف أدائها فى تلبية الحاجات الأساسية من خلال مؤشرات الصحة والتعليم التى تناولها هذا المحور من البحث ونتيجة لذلك ما زالت مشكلات الفقر والتخلف باقية فى باكستان ولم تفلح أية جهود للخروج من هاوية التخلف.

٤- اتضح أنه بالرغم من أن الدول محل الدراسة هى دول إسلامية وكان من المتوقع أن تكون السياسات الحكومية فيها مهتدية بما جاءت به الشريعة الإسلامية فى مجال التخلف الاقتصادى، وأن تكون اليد الخفية ممثلة فى تعاليم الإسلام السمحة هى التى تقود الأفراد فى تصرفاتهم الشخصية والجماعية فى معالجة الفقر، سواء منها التعاليم الإجبارية أو الاختيارية على أن يكون أداء هذه الدول متناسقا ومتناغما فى اتجاه متقارب نحو القضاء على التخلف الاقتصادى ضمن الإطار الإسلامى، إلا أننا لاحظنا التفاوت الكبير فى أداء كل دولة من الدول محل الدراسة (ماليزيا - إندونيسيا - باكستان) وذلك فى محاولاتها التنموية فى الإطار الإسلامى .

٥- إن منهج التنمية وفق الإطار الإسلامى يمثل منهج دنيا وآخرة ، وأن الاقتراب منه ليس معناه الفشل . والدليل على ذلك محاولات ماليزيا من الاقتراب منه وتحقيقها بذلك أعلى معدلات التنمية البشرية ، مما يعنى أن المزيد من الاقتراب يمثل المزيد من التنمية بالإضافة إلى رضا الله عز وجل وثوابه لتنفيذ منهجه.

الهوامش

١- بن منظور ، **لسان العرب** ، **موسوعة المحدث**، اسطوانة الليزر، اصدار٣ ،٨ ، ١٩٩٩.

٢- سورة هود ، ٦١.

٣- صحيح البخارى .

٤- أبو داود والنسائى .

٥- خورشيد أحمد ، التنمية الاقتصادية فى إطار إسلامى ، ترجمة د.رفيق المصرى ، **مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامى** ، جدة ، عدد ٢ مجلد ٢ ،١٩٨٥، ص ٤٥.

٦- محمد على القرى عبيد ، التنمية الاقتصادية فى الإسلام ،**أبحاث مؤتمر اسهام الفكر الإسلامى فى الاقتصاد المعاصر**، معهد الفكر الإسلامى المعاصر، القاهرة ، ١٩٨٨، ص٣٥٤.

٧- شوقى دنيا، **الإسلام والتنمية الاقتصادية**، دار الفكر العربى ، القاهرة ١٩٧٩،ص٨٠.

٨- محمد عبد المنعم عفر، **التخطيط والتنمية فى الإسلام**، دار البيان العربى، جدة ١٩٨٥، ص٨٠.

٩- مالك بن نبى، **المسلم فى عالم الاقتصاد** ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٠، ص٩٧.

١٠- طارق البشرى، **الإسلام والتنمية** ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عدد ٣ ، ١٩٩٦، ص ٧٩.

١١- يوسف إبراهيم ، المنهج الإسلامى فى التنمية، أبحاث مؤتمر اسهام الفكر الإسلامى فى الاقتصاد المعاصر، **مرجع سبق ذكره** ، ص٤٠٢.

١٢ -د.عبد الحميد الغزالى، تعقيب على دراسة د.يوسف إبراهيم ، **المرجع السابق** .

١٣- **الأعراف**، ٩٦.

١٤- **الجن** ، ١٦.

١٥- القرطبى، **الجامع لأحكام القرآن الكريم** ، تفسير سورة الأعراف والجن ، المجلد الثالث والسادس، دار الريان للتراث، القاهرة ١٩٨٨، ص٤٩٠ ، ٣٤٠.

١٦- **آل عمران** ، ١١٠.

١٧- سيد قطب ، **فى ظلال القرآن ، ج٣ ، مجلد ١ تفسير سورة آل عمران** ، دار الشروق، القاهرة ،١٩٨٩، ٤٤٧.

١٨- **الزلزلة** ،٧-٨.

١٩- القرطبى ، **مرجع سبق ذكره** ، مجلد ٦ ص٤٩٠.

٢٠- **النور** ،٥٥.

٢١- **النجم** ،٣٩.

٢٢- **الفيروز أبادى، القاموس المحيط** ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة،١٣٣٢هـ-١٩١٣م مجلد ٣ ، ص ٤٢١.

٢٣- محمد بن الحسن الشيبانى ،**الاكتساب فى الرزق المستطاب** ،مكتبة نشر الثقافة

الإسلامية، القاهرة ،١٩٣٨ ص١٦،١٧.

٢٤- رواه الطبرانى فى الأوسط .

٢٥- رواه البخارى وأحمد.

٢٦- رواه البخارى .

٢٧- محمد قطب ،**منهج التربية الإسلامية** ، الجزء الأول،دار الشروق ، القاهرة،١٩٨٣ ط٧،ص ٣٣.

٢٨- رواه الطبرانى ، **انظر الإمام أبو حامد الغزالى،إحياء علوم الدين** ،ج٢،دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ ، ص ٩.

٢٩- **الذاريات** ،٥٦.

٣٠- أبو حامد الغزالى ، إحياء علوم الدين ، **مرجع سبق ذكره** ، ج ٤ ، ص ١٠١.

٣١- محمد بن الحسن الشيبانى ، الاكتساب فى الرزق المستطاب ، **مرجع سبق ذكره**، ص١٤.

٣٢- **هود** ،٦١.

٣٣- **بن منظور** ، لسان العرب ، **مرجع سبق ذكره** .

٣٤- القرطبى ، الجامع لأحكام القرآن ،**مرجع سبق ذكره** ، المجلد الخامس ،ص ٢٨٤، وانظر أبو بكر الجصاص ، أحكام القرآن ،دار الكتب العربية ، القاهرة ١٩٣٤،ج٣ ، ص ١٣٦.

٣٥- **الأعراف** ،١٢٩.

٣٦- فخر الدين الرازى ، **تفسير مفاتيح الغيب** ، ج١ ، القاهرة ،١٩٣٨، ص ٤٥٣.

٣٧- رواه البخارى.

٣٨- محمد بن الحسن الشيبانى ،الاكتساب فى الرزق المستطاب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص٣٧.

٣٩- أحمد بن تيمية ، **الحسبة فى الإسلام** ،دار عمر بن الخطاب،الإسكندرية، بدون تاريخ ، ص ٣٠.

٤٠- بن منظور ، لسان العرب ، **مرجع سبق ذكره** .

٤١- يوسف القرضاوى ،**فقه الزكاة**،مؤسسة الرسالة،بيروت ، ط٨ ، ١٩٨٨، ص٥٦٩.

٤٢- **البينة** ،٥.

٤٣- أخرجه البخارى ومسلم.

٤٤- محمد بن على الشوكانى ، **نيل الأوطار شرح مختصر الأخبار من حديث الأخيار** ، مكتبة مصطفى البابى الحلبى ، القاهرة،١٣٤٧هـ ،ج ٤ ، ص ٣٢٠.

٤٥- **التوبة** ،٦٠.

٤٦- أبو عبيد القاسم بن سلام ، **الأموال** ، تحقيق محمد خليل هراس، مكتبة دار الفكر، القاهرة،١٣٩٥هـ -١٩٧٥م ، ص ١٧٥.

٤٧- أبو بكر الرازى ، **مختار الصحاح** ، باب الكاف، المكتبة التجارية الكبرى ،القاهرة ١٣٩٣هـ، ص ٤٢١.

٤٨- الأصفهانى ، مفردات ألفاظ القرآن ، موسوعة المحدث ، **مرجع سبق ذكره** .

٤٩- د.محمد فتحى صقر، **تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى فى إطار الاقتصاد الإسلامى**، مركز الاقتصاد الإسلامى ، المصرف الدولى للاستثمار ، القاهرة ، ١٩٨٨، ص٧١.

٥٠- أبو زكريا محى الدين شرف النووى ،**المجموع شرح المهذب**، المكتبة المنيرية، القاهرة، بدون تاريخ، ج٢، ص ٥٧٢.

٥١- أبو الحسن الماوردى ، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، القاهرة، ط٣، ١٩٧٣، ص ٣٥.

٥٢- أبو اسحاق الشاطبى ، **الموافقات فى أصول الشريعة**، دار المعرفة ، بيروت، بدون تاريخ، ج١، ص ١٠٤.

٥٣- د.محمد فتحى صقر ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٨٠.

٥٤- **العلق** ،١.

٥٥- **الزمر** ،٩.

٥٦- **طه** ،١١٤.

٥٧- محمد بن عابدين ،**رد المحتار على الدر المختار المشهور بحاشية بن عابدين** ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٣٢٦ هـ ، ج١ ، ص ١٩٠.

٥٨- الشاطبى ، الموافقات ، **مرجع سبق ذكره** ، ج١ ، ص ١٢٣.

٥٩- **عبس** ، ٢٤-٣١.

٦٠-**الروم** ،٥٠.

٦١- **ق** ،٦-١٠.

٦٢- **محمد** ،١٠.

٦٣- محمد قطب ، **واقعنا المعاصر** ، مؤسسة المدينة للنشر ، جدة ،١٩٨٨ ، ص ١٥١.

٦٤- سيد قطب ، **العدالة الاجتماعية فى الإسلام** ، دار الشروق ، القاهرة ،١٩٨٢ ، ص٢٤.

٦٥- **البقرة** ،١٤٣.

٦٦- القرطبى ، **مرجع سبق ذكره** ، ج١ ، ص ٢٥٤.

٦٧- **النحل** ،٩٠.

٦٨- **الشعراء** ،١٨٣.

٦٩- الطبرى ، **جامع البيان عن تأويل آى القرآن** ، تفسير سورة الشعراء ،ج٣ ، دار الريان للتراث ،القاهرة ،١٩٨٨،ص ٤٢٢.

٧٠- **صحيح مسلم** .

٧١- عبد الحميد الغزالى ، **مرجع سبق ذكره** ، ص ٤٣٨.

٧٢- **الحشر** ،٧.

٧٣- القرطبى ، **مرجع سبق ذكره** ، مجلد ٤ ، تفسير سورة الحشر.

٧٤- محمد السيد سليم - **الحركة الإسلامية فى ماليزيا** - فى علا أبو زيد (محرر) الحركات الإسلامية فى آسيا - مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٩٨ - ص ٣٦٤ .

٧٥- مصطفى محمود عبد السلام - إستراتيجية لتحسين التنمية البشرية فى مصر من خلال القضاء على الفقر - ورقة فى **مؤتمر الاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع** ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٧.

٧٦- ميرفت عبد العزيز - **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا ، حالة سنغافورة وماليزيا** - فى محمد السيد سليم ونيفين مسعد (محرران) - **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا** - مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة - ١٩٩٧-ص ٣٢٥ .

٧٧- محمد السيد سليم - الحركة الإسلامية فى ماليزيا - **مرجع سبق ذكره** - ص ٣٧٠.

٧٨- محمد السيد سليم - **الإسلام والتنمية فى ماليزيا** - فى ماجد صالح (محرر) - **الإسلام والتنمية فى آسيا** - مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة - ١٩٩٩ - ص ١٢٢ .

٧٩- محمد السيد سليم - **المرجع السابق** - ص ١٢٤ .

٨٠- سفارة ماليزيا - **ماليزيا باختصار**- ١٩٩٨ - ص ٢٣.

٨١- مهاتير محمد - **ماليزيا شركة واحدة** - على موقع إسلام أون لاين

WWW.ISLAM ONLINE.COM / ECONOMIC

٨٢ - شريف بشير - أعمدة القيم التنموية للموزاييك الماليزية - بحث منشور على موقع ISLAM ON LINE .www

٨٣ - مهاتير محمد - **ماليزيا والأزمة المالية الآسيوية** - سلسلة أوراق آسيوية - عدد (٣٣)- أغسطس ٢٠٠٠ - إصدار مركز الدراسات الآسيوية جامعة القاهرة .

٨٤- دانى ليزابير ووفنود توماس - "جذور نجاح شرق آسيا" - **مجلة التمويل والتنمية** - عدد مارس ١٩٩٤ - ص ٨ .

٨٥- مهاتير محمد - ماليزيا والأزمة المالية الآسيوية - **مرجع سبق ذكره** -ص ١٠.

٨٦- جون بيج - "معجزة بلدان شرق آسيا - بناء أساس للنمو" - **مجلة التمويل والتنمية** - عدد مارس ١٩٩٤ - ص ٣ .

٨٧- نعمت مشهور -" ماليزيا والتحدي الحضارى " - بحث مقدم إلى **ندوة دول العالم الإسلامى والتحدى الحضارى** - جامعة عين شمس - ١٩٩٦ .

٨٨-عمرو محى الدين - أزمة النمور الآسيوية - دار الشروق - القاهرة - ٢٠٠٠، ص١٢٩ .

٨٩- محمد سالمان طابع - العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا حالة إندونيسيا - فى محمد السيد سليم ونيفين مسعد (محرران) - العلاقة بين الديمقراطية والتنمية فى آسيا - **مرجع سبق ذكره**- ص ٢٦٥ .

٩٠- أيمن السيد عبد الوهاب - النظام السياسى الإندونيسى وإشكاليات التحول من السلطوية إلى التعددية : **ندوة التجربة الشرق آسيوية فى التنمية والتعاون الإقليمى**" مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية - الأهرام - ٢٦ - ١٩٩٤/١٢/٢٧ - ص ١٨ .

٩١- وزارة الإعلام الإندونيسية - **لمحة عن إندونيسيا** (ترجمة) نبيلة لويس - جاكرتا - وزارة الإعلام -١٩٩٥ - ص ٦٠ .

٩٢- هدى ميتكيس - **الإسلام والتنمية فى إندونيسيا** - فى ماجدة صالح (محرر)- الإسلام والتنمية فى آسيا - مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة - ١٩٩٩- ص ٨٦.

٩٣- سيف الدين عبد الفتاح - الإشكالات النظرية للعلاقة بين الإسلام والتنمية فى آسيا - فى ماجدة صالح(محرر) -الإسلام والتنمية فى آسيا- **مرجع سبق ذكره** - ص ٦١ .

٩٤- هدى ميتكيس - **مرجع سبق ذكره** - ص ١٠١ .

٩٥- هدى ميتكيس - **مرجع سبق ذكره** - ص ٩٣ .

٩٦- بريعمه عبد ربه الطهيفى- **التحول الديمقراطى فى باكستان**- فى محمد السيد سليم (محرر)- التحويلات الديمقراطية فى آسيا- مركز الدراسات الآسيوية- جامعة القاهرة١٩٩٩،ص٦٠.

٩٧- Internet : WWW.ISLAM ON LINE.COM.

٩٨- ماجدة صالح - الإسلام والتنمية فى باكستان - فى ماجدة صالح (الإسلام والتنمية فى آسيا) - **مرجع سبق ذكره** - ص ١٣٦ .

٩٩- هالة سعودى- **العسكريون والحكم فى باكستان (٥٨ ١٩- ١٩٧١)** - رسالة ماجستير

قسم العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة - ١٩٧٧ - ص ١٨٠ .

١٠٠- المرجع السابق - ص ١٨٥ .

١٠١-علا أبو زيد - **الحركة الإسلامية فى باكستان وبنجلاديش** - فى علا أبو زيد (محرر) - الحركات الإسلامية فى آسيا - مركز الدراسات الآسيوية - جامعة القاهرة١٩٩٨، ص٩٥.

١٠٢- **المرجع السابق** - ص ٩٩ .

١٠٣- أحمد معوض- باكستان المعاصرة - **دراسة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية فى جمهورية باكستان الإسلامية** -الدار العربية لنشر الثقافة العالمية - القاهرة - ١٩٧٦ - ص ٢٧٣.

١٠٤- WWW.ISLAM ON LINE/economic.

١٠٥- د.ماجدة صالح - الإسلام والتنمية فى باكستان - **مرجع سبق ذكره** - ص ١٤٢ .

١٠٦- علا أبو زيد - **الحركة الإسلامية فى باكستان وبنجلاديش** - فى علا أبو زيد (محررة) - الحركات الإسلامية فى آسيا - مركز الدراسات الآسيوية - ١٩٩٨ - مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.

١٠٧- خالد ديوران - باكستان بعد سقوط بنظير بوتو - **السياسة الدولية** - عدد(١٠٣)- يناير ١٩٩١ - ص ٢٣٠ - مؤسسة الأهرام .

١٠٨- بدر حسن شافعى- باكستان وتحديات ما بعد إقالة الحكومة - **السياسة الدولية** - عدد ١٢٧ - يناير ١٩٩٧ - ص ٢٢٢ .

١٠٩- **المرجع السابق** - ص ٢٢٤ .

١١٠- **مجلة الحوادث اللبنانية** -١٩٩٧. منشورة على موقع

www.alhwades.com.

١١١- د.عابدين أحمد سلامة - **موارد الدولة المالية فى المجتمع الحديث من وجهة النظر الإسلامية** -البنك الإسلامى للتنمية - المعهد الإسلامى للبحوث والتدريب - جدة-١٩٨٩- ص٣٨.